CFS
لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثانية والخمسون

"50 عامًا على إنشاء لجنة الأمن الغذائي العالمي:
العمل معًا من أجل عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية"

روما، إيطاليا، 21–25 أكتوبر/تشرين الأول 2024

وثيقة قضايا لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والتابع للجنة الأمن الغذائي العالمي عن الأزمات الغذائية الحادة الناجمة عن النزاعات: الاستجابات الممكنة على مستوى السياسات في ظلّ حالات الطوارئ القائمة

شارك في صياغة وثيقة القضايا هذه الصادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية كل من Hilal Elver، وEvan Fraser، وAkiko Suwa-Eisenmann، وPaola Termine، مع إسهامات من Marie-Josèphe Amiot-Carlin (وفقًا للترتيب الأبجدي)، وSayed Azam-Ali، وMahmud Duwayri، وHettie Schönfeldt، وRachid Serraj، وStefan Tangermann، وPatrick Webb (اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية). وساهمت Silvia Meiattini (أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية) في الصياغة والتحرير والتصميم. ويوجَّه شكرٌ خاص إلى أربعة خبراء خارجيين شاركوا في استعراض الأقران على تعليقاتهم القيّمة وإلى Christin Campbell على تحريرها الدقيقة لهذه الوثيقة.

ولا تُعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة بالضرورة عن رأي لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) أو رأي أعضائها أو المشاركين فيها أو أمانتها. وإنّ ذكر شركات محددة أو منتجات لصانعين محددين، سواءً أكانت مسجلةً بموجب براءة أم لا، لا يعني أنّ فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية قد صادق عليها أو أوصى بها من باب تفضيلها على غيرها المشابه لها التي لم تُذكر هنا. والتخوم والأسماء والأوصاف المبيّنة على الخرائط لا تعبّر عن أي رأي كان من جانب لجنة الأمن الغذائي العالمي أو فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول الوضع القانوني لأي من البلدان أو الأراضي أو المدن أو المناطق أو سلطاتها أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها.

وإن وثيقة القضايا هذه متاحة للجمهور، ويُشجّع استنساخها ونشرها. ويمكن نسخ وثيقة القضايا هذه، وإعادة توزيعها، وتكييفها لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر الوثيقة على نحو مناسب. وقد ينطوي الاستنساخ لأغراض إعادة البيع أو غير ذلك من الأغراض التجارية، بما في ذلك الأغراض التعليمية، على تحمّل رسوم.

مواد الطرف الثالث: يتحمّل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول أو الأشكال أو الصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تَبِعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

الإحالة إلى وثيقة القضايا هذه: فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2024. *الأزمات الغذائية الحادة الناجمة عن النزاعات: الاستجابات الممكنة على مستوى السياسات في ظلّ حالات الطوارئ القائمة. روما. فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي.*

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية هو هيئة الأمم المتحدة المعنية بتقييم العلوم المتعلّقة بالأمن الغذائي والتغذية في العالم.

ويمثّل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية الواجهة العلمية والسياساتية للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، ويوفر تحليلاتٍ ومشورةً مستقلةً وشاملةً وقائمةً على الأدلة بناءً على طلب اللجنة. كما أنه يُعِدّ دراساته من خلال عملية علمية وشفافة وشاملة.

بيان المحتويات

1- الظروف المحيطة بانعدام الأمن الغذائي الحاد الناجم عن النزاعات في العالم اليوم..... 4

2- تأثير النزاعات على الأمن الغذائي والتغذية والحق في الغذاء 8

تعطّل النظم الغذائية 8

التفاعل بين انعدام الأمن الغذائي والصحة والرعاية.....9

الهجمات المتعمدة على الأمن الغذائي والمساعدة الإنسانية 9

المدنيون الأكثر عرضة للخطر.....10

اللاجئون والنازحون داخليًا.....10

الآثار الطويلة الأجل للتجويع والمجاعة.....11

تدمير البيئة 11

3- قطاع غزة 13

تأثير النزاع على المدنيين 14

أزمة المساعدة الإنسانية 15

4- السودان 16

النزوح القسري الواسع النطاق 17

الآثار الكبيرة على القطاع الزراعي والنظم الغذائية.....18

الآثار المترتبة على وصول المساعدات الإنسانية وقدرة العاملين في المجال الإنساني على العمل.....19

5- حماية المدنيين من الانتهاكات الجسيمة للحق في الغذاء، بما في ذلك التجويع والمجاعة في القانون الدولي..19

القانون الدولي لحقوق الإنسان 20

القانون الإنساني الدولي.....21

القانون الجنائي الدولي: المسؤولية الجنائية الفردية 21

6- الخلاصة والتوصيات..... 21

الاستجابات الفورية للمجاعة 23

الإجراءات المتوسطة الأجل 25

الإجراءات الطويلة الأجل.....26

المراجع 27

1- الظروف المحيطة بانعدام الأمن الغذائي الحاد الناجم عن النزاعات في العالم اليوم

لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) ولاية ومسؤولية تتمثلان في تحديد القضايا الحرجة والناشئة والمستمرة ومساعدة اللجنة والأعضاء فيها على ترتيب الأولويات بالنسبة إلى السياسات[1] والإجراءات لكي يتسنى توفير استجابات فورية عند الحاجة بالاستناد إلى الأدلة العلمية القائمة بشأن ما يترتب عن النزاعات من تداعيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على الأمن الغذائي والتغذية. **ويتمثل الغرض من هذا الموجز في استكشاف كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يستجيب بفعالية للأزمات الغذائية الحادة الناجمة عن النزاعات، وذلك من خلال توفير سلسلة من التوصيات المتعلّقة بالسياسات والموجّهة نحو العمل.** وفي هذا الصدد، **يحث فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية على التعاون المؤسسي و– الأهم من ذلك – يشجّع التعاون في مجال السياسات** استجابةً للأزمات الغذائية الحادة الناجمة عن النزاعات أينما حدثت.

نواجه اليوم العواقب المأساوية لأزمات التجويع وانعدام الأمن الغذائي الحاد المتعددة والناجمة عن النزاعات. إذ يعاني حوالي 282 مليون شخص في 59 بلدًا من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يهدد حياتهم وسبل عيشهم، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة باعتبارها مسألة حياة أو موت. وتنجم هذه الأزمات عن **مواطن الضعف الهيكلي المترابطة والمتراكمة**، مثل هشاشة الدول والتوترات القائمة التي ترتبط في الكثير من الأحيان بالنزاعات، والأحوال المناخية المتطرفة، وتغيّر المناخ، والصدمات الاقتصادية (شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، 2024). وتُحدث الاختلالات المرتبطة بالنزاعات في سلاسل إمدادات الحبوب والمدخلات الزراعية (كتلك الناجمة عن الصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا) آثارًا سلبية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، والشرق الأدنى، وآسيا (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2022؛ منظمة الأغذية والزراعة، 2022؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2022). **وقد تفاقمت الأزمات الغذائية بشكل مقلق في عام 2023**، حيث عانى نحو 24 مليون شخص إضافيًا من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد مقارنةً بالعام السابق. ويشمل ذلك **20 بلدًا يعاني فيها 135 مليون شخص من أزمة غذائية بسبب الحرب والنزاعات الممتدة**، بما في ذلك أفغانستان، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وهايتي، ومالي، وباكستان، والصومال، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن، وغزة والسودان، علمًا أنّ التقرير يركز على هذين البلدين الأخيرين.

ويقوم نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بتصنيف انعدام الأمن الغذائي على مقياس من 1 إلى 5 نقاط. وتصنّف حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد في المرحلة 3 المعروفة بمرحلة الأزمة، والمرحلة 4 المعروفة بمرحلة الطوارئ، والمرحلة 5 المعروفة بمرحلة الكارثة/المجاعة (انظر الإطار 1).[2]

[1] الفقرة 12 من القسم دال من المادة 23 من اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي.

[2] يستخدم هذا التقرير الخطوط التوجيهية المتعلّقة بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والتي تعرّف انعدام الأمن الغذائي الحاد، وانعدام الأمن الغذائي المزمن، وسوء التغذية الحاد. وهي متاحة على الرابط التالي:
https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/communication_tools/brochures/IPC_Brochure_Understanding_the_IPC_Scales.pdf.

الإطار 1– تعريف انعدام الأمن الغذائي الحاد وفقًا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي

تقوم المبادرة العالمية للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وهي شراكة بين عدّة منظمات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بتحديد مقياس عالمي مشترك لتصنيف حدّة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وحجمهما. وتصادق لجنة استعراض المجاعة على تحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من خلال تقييم جودة البيانات والإسقاطات.

ويشير انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى حالة قائمة في وقت معيّن من الأوقات على خلاف انعدام الأمن الغذائي المزمن الذي يشير إلى حالة مستمرة. ويميّز التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بين **خمس مراحل** لانعدام الأمن الغذائي الحاد هي:

المرحلة 1 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – منعدم/الحد الأدنى	المرحلة 2 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – الشدة	المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – الأزمة	المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – الطوارئ	المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – الكارثة/المجاعة
تكون الأسر المعيشية قادرةً على تلبية احتياجاتها الغذائية وغير الغذائية الأساسية من دون اللجوء إلى استراتيجيات غير عادية وغير مستدامة للحصول على الغذاء والدخل.	تستهلك الأسر المعيشية الحد الأدنى اللازم من الأغذية ولكنها تعجز عن تحمّل كلفة بعض النفقات غير الغذائية الأساسية من دون اتباع استراتيجيات للتأقلم مع الإجهاد.	تعاني الأسر المعيشية من فجوات في استهلاك الأغذية تنعكس في مستويات سوء التغذية الحاد المرتفعة أو الأعلى من المعتاد؛ أو يكون لديها قدرة هامشية على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية ولكن فقط من خلال استنفاد الأصول الأساسية لكسب العيش أو اتباع استراتيجيات للتأقلم مع الأزمات.	تعاني الأسر المعيشية من فجوات كبيرة في استهلاك الأغذية تنعكس في مستويات سوء التغذية الحاد المرتفعة جدًا وفي زيادة معدل الوفيات؛ أو تكون قادرةً على التخفيف من حدة الفجوات الكبيرة في استهلاك الأغذية فقط من خلال اتباع استراتيجيات معيشية طارئة وتصفية الأصول.	تعاني الأسر المعيشية من نقص شديد في الأغذية و/أو لا يمكنها تلبية احتياجات أساسية أخرى حتى بعد تطبيق استراتيجيات التأقلم بالكامل. وتكون المجاعة، والوفاة، والبؤس، والمستويات الخطيرة جدًا من سوء التغذية، جليةً. وللحصول على تصنيف المجاعة، يجب أن تكون مستويات سوء التغذية الحاد والوفيات حرجةً جدًا.

ويتم استكمال مقياس انعدام الأمن الغذائي الحاد المذكور أعلاه بسوء التغذية الحاد المعبّر عنه من حيث نحافة الأطفال (المقاسة بواسطة محيط ذراعهم أو نسبة الوزن إلى الطول) أو وجود الوذمات.

وبالنسبة إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، تحدث المجاعة في المناطق التي تبلغ فيها النتائج أو من المحتمل أن تبلغ العتبات التالية أو أن تتجاوزها:

- 20 في المائة من الأسر المعيشية يكون فيها استهلاك الأغذية غير كافٍ إلى حد بعيد؛
- و30 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا يعانون من سوء تغذية حاد؛
- ومعدل الوفيات الأولي: > حالتا وفاة لكل 10 000 شخص في اليوم الواحد.

ويفيد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بأن انعدام الأمن الغذائي الحاد يبدأ عند المرحلة 3. وتُعد الطوارئ (المرحلة 4) حالة خطيرة للغاية يلزم فيها اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الأرواح. ويمكن أن تكون فرادى الأسر المعيشية في حالة كارثة/مجاعة (المرحلة 5) وأن تعاني من ظروف المجاعة حتى لو لم تكن المنطقة التي تعيش فيها مصنّفةً في المرحلة 5. ويمكن أن يحصل ذلك بسبب الفاصل الزمني بين انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والوفيات، وصعوبة تحديد أسباب الوفيات.

ملاحظة: تُحتسب حالات الوفاة إذا كانت ناجمةً عن نقص في استهلاك الأغذية أو عن التفاعل بين الاستهلاك غير الكافي للأغذية والمرض، ولا تُحتسب إذا كانت مرتبطةً بصدمة ما، الأمر الذي يجعل من الصعب تقييم المجاعة في حالات النزاع.

المصادر: IPC Global Partners. 2021. *Integrated Food Security Phase Classification Technical Manual Version 3.1. Evidence and Standards for Better Food Security and Nutrition Decisions*. Rome. IPC n.d. *Guidance note: famine classification*. Rome؛ https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/manual/IPC_Technical_Manual_3_Final.pdf https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC-Guidance-Note-on-Famine.pdf

وجرى مؤخرًا التعبير عن مخاوف كبيرة بشأن الأزمات الغذائية الحادة الناجمة عن النزاعات في العديد من المناطق، ولا سيما في غزة والسودان حيث يعاني الأشخاص بشكل متزايد من الجوع الحاد وهم معرّضون لخطر المجاعة (الأمم المتحدة، 2024ج). وشدد الأمين العام للأمم المتحدة السيد António Guterres على ما يلي:

> *يعيش في قطاع غزة أكبر عدد من الأشخاص الذين يواجهون مستويات كارثية من الجوع سجّله التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية على الإطلاق، بينما الشاحنات المحملة بالمساعدات عالقة على الحدود. ولقد أسفر النزاع في السودان عن أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم وكانت له آثار فظيعة على الجوع وسوء التغذية، ولا سيما لدى النساء والأطفال* (شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، 2024، الصفحة 7 [النسخة الإنكليزية]).

وفي **قطاع غزة**، يواجه جميع السكان تقريبًا (2.15 مليون شخص أو 96 في المائة من السكان) مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الحاد. ويصنّف القطاع بأكمله في حالة الطوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). ويعيش حوالي 677 000 شخص في ظروف كارثة/مجاعة (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) حيث إنهم يتضورون جوعًا وقد استنفدوا قدراتهم على التأقلم (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، 2024أ). ومن المتوقع أن يواجه أكثر من مليون (1) شخص – أي نصف السكان – الموت والمجاعة (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) بحلول منتصف شهر يوليو/تموز (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، 2024أ؛ برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، 2024أ). وتجدر الإشارة إلى أن غزة والسودان كانتا تعانيان بالفعل من نزاع طويل الأمد ومن أزمات غذائية قبل التصعيد الحالي.

وفي **السودان**، يعاني 25.6 ملايين شخص – أي نصف السكان – من أزمة غذائية (المرحلة 3 أو ما فوق من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي): أي ضعف العدد المسجّل قبل عام من الآن. ومن بين هؤلاء الأشخاص، يعيش 8.5 ملايين شخص (18 في المائة من السكان) في حالة طوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) و755 000 شخص في حالة كارثة/مجاعة (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، 2024ب). وخلال الأشهر المقبلة (يونيو/حزيران إلى سبتمبر/أيلول 2024) التي تصادف "الموسم الأعجف" السنوي، هناك خطر حدوث كارثة/مجاعة (المرحلة 5). ولأزمة السودان أيضًا عواقب إقليمية وخيمة بما أنه يمكنها أن تحدث نزاعًا ومجاعًا في البلدان المجاورة.

وعندما يعلن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي عن حدوث مجاعة،[3] يكون قد فات الأوان بالفعل وحدثت وفيات كثيرة كان يمكن تجنبها. وسبق أن تم إعلان حالة المجاعة مرتين فقط في الماضي، في الصومال في عام 2011 وفي جنوب

[3] مع أن خبراء التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي يجرون ويستعرضون التحليل اللازم لتصنيف المجاعة، فإنه يمكن فقط للحكومات وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة القيام بإعلان رسمي، الأمر الذي يشكل عمليةً بيروقراطيةً معقدةً. ولقد ترددت البلدان في الكثير من الحالات في القيام بذلك (Gupta،

السودان في عام 2017. وبحلول الوقت الذي تم فيه إعلان المجاعة، كان هناك بالفعل الكثير من الوفيات وتعرّض السكان لضرر لا رجعة فيه. **وينبغي على المجتمع الدولي أن يتحرّك وعلى الجهات المانحة أن تموّل المساعدات حتى لو لم يعلن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بعد بلوغ المرحلة 5 المتمثلة في كارثة/مجاعة.**

وتعتبر كل أزمة غذائية متميّزةً عن غيرها وفقًا لعوامل محلية تشمل طبيعة النزاع والجغرافيا، وعدد السكان المتضررين. ومع ذلك، تعتبر الأزمات الغذائية الناجمة عن النزاعات كوارث من صنع الإنسان، ولذلك يمكن تفاديها (Webb، 2021).

وفي العديد من الحالات، تجعل الأوضاع السياسية والمالية واللوجستية والأمنية من المستحيل على الوكالات الإنسانية أن تتصدى للمجاعة بالسرعة اللازمة. ويصحّ هذا الأمر بشكل خاص في مناطق النزاع. وخلال السنوات الأخيرة، شكلت الأزمات الإنسانية المتعددة والمتزامنة، وتقلص التمويل للمساعدات الإنسانية، وزيادة التكاليف، تهديدات إضافية للعديد من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي عزز استخدام استراتيجيات التأقلم التي تهدد سبل العيش في الأجلين المتوسط والطويل. ومن شأن ذلك أن يزيد من خطر المعاناة من سوء التغذية، ولا سيما في صفوف النساء والأطفال والأشخاص الذين يعانون من الضعف. وأثبتت البحوث العلمية الموثقة أن الأطفال الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حتى لفترات قصيرة من الزمن معرّضون لآثار صحية طويلة الأجل وشديدة (Martin-Shields وStojetz، 2019).

وتُعدّ الأزمات الغذائية بطبيعتها أزمات متعلّقة بالصحة العامة وأزمات تغذوية أيضًا. ويتطلب التخفيف من وطأة هذه الأحداث استجابات شاملة ومتعددة الجوانب. ولذلك، ينبغي التصدي للأزمات الغذائية بطريقة شاملة بدلًا من التركيز تركيزًا ضيّقًا على توفير الغذاء والعلاجات الفورية. ونظرًا إلى أن "نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ويعيشون في بلدان تعاني من النزاعات والأزمات الممتدة تزيد بنحو ثلاثة أضعاف عن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية الأخرى"، فإنه ثمة ضرورة ملحة أن يتصدى المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة لانعدام الأمن الغذائي الحاد الناجم عن النزاعات (منظمة الأغذية والزراعة، 2016أ، الصفحة 4 [النسخة الإنكليزية]).

ونتيجةً لهذه الضرورة الملحة، توجد عدّة مؤسسات ومعايير قانونية دولية للوقاية من انعدام الأمن الغذائي الحاد الناجم عن النزاعات، والاستجابة له، ومساعدة البلدان على التعافي منه. وفي عام 2018، **اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار 2417 بشأن العلاقة بين النزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي كرد على تزايد الجوع وخطر المجاعة الذي تطرحه النزاعات المسلحة على الملايين من الأشخاص.** ويعرّف القرار 2417 التجويع على أنه جريمة حرب إذا استُخدم عمدًا ضد المدنيين كأسلوب من أساليب القتال. ولقد أُعيدَ التأكيد على هذا الموقف في سلسلة من الالتزامات القانونية الدولية لمنع حدوث مجاعة في النزاعات وضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة. ويطلب القرار 2417 أيضًا إلى وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، أن تُطلع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بصورة دورية

2024). وتم استخدام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي منذ وضعه في عام 2004، لتحديد حالتين اثنتين من المجاعة: في منطقتين في الصومال في عام 2011، وفي جنوب السودان في عام 2017. وفي الصومال، لقي أكثر من 000 100 شخص حتفهم قبل إعلان المجاعة بصورة رسمية. أما في اليمن وإثيوبيا، فقد أعرب محللو التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي عن قلقهم الشديد إزاء انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالحروب الأهلية، ولكن لم تتوافر معلومات كافية من الحكومات لإصدار تقييم رسمي.

على تزايد الجوع وخطر المجاعة من خلال رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد حالات نزاع وتعاني من أزمات غذائية من أجل تحديد التدابير الوقائية (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، 2023أ).[4]

2- تأثير النزاعات على الأمن الغذائي والتغذية والحق في الغذاء

تُعرّض النزاعات الحق في الغذاء الكافي للخطر بطرق عديدة من خلال التدمير، والتهجير، والسيطرة، واستخدام "الجوع كسلاح" (Kemmerling وSchetter وWirkus، 2022). ويمكن أن تؤدي النزاعات إلى انعدام الأمن الغذائي من خلال خسارة الأصول، وتقويض قدرات التأقلم التي تملكها المجتمعات المحلية، وتعطيل نظم الدعم الاجتماعي. ويمكن أن تعرّض النزاعات أيضًا الحق في الغذاء الكافي للخطر بطرق عديدة، بما في ذلك من خلال تعطيل الأنشطة الزراعية وسلاسل الإمدادات، والتسبب في تدهور الاقتصادات المتصلة بالأغذية، وتعمُّد أطراف النزاع تقويض فرص الحصول على الأغذية والمساعدات الإنسانية. وبشكل عام، تُضعف النزاعات القدرة على الصمود لاستيعاب الصدمات وعوامل الإجهاد الأخرى، مثل تغيّر المناخ أو الكوارث الطبيعية أو تقلّب أسعار الأغذية، أو للتعافي منها.

ويمكن أن تؤثر النزاعات بشدة على دخل الأسر المعيشية وقوتها الشرائية. وتحد البطالة الواسعة النطاق وانهيار الخدمات الاجتماعية من القدرة على الحصول على الأغذية، فيما يمكن لانخفاض قيمة العملة، وتضخم الأسعار، والاختلالات في السوق وتشوهاتها، والاعتماد على الواردات الغذائية بسبب النقص، أن تجعل السلع الغذائية الأساسية باهظة الثمن. وبالتالي، تتسبب النزاعات في تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، الأمر الذي يعرّض شرائح المجتمع الضعيفة بالفعل لانعدام الأمن الغذائي. ويمكن أن تسبب النزاعات أيضًا نزوحًا داخليًا وخارجيًا واسع النطاق.

والمجاعة هي عملية تنهار فيها النظم الغذائية والخدمات الحكومية، الأمر الذي يولّد حالةً من الإفقار وحالةً صحيةً مترديةً بشكل متزايد ويؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية وتزايد الوفيات. وبالتالي، فإنه من المهم ضمان وجود استجابة منسقة بين مجالات الصحة، والسكن، والحماية، والأغذية، وليس من أحدها دون الآخر.

الاختلالات في النظم الغذائية

تؤدي النظم الغذائية دورًا بالغ الأهمية في القدرة على الصمود والبقاء في أوقات الأزمات (Thorne-Lyman وآخرون، 2018؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وStanding Together for Nutrition والمنتدى المعني بالمغذيات الدقيقة، 2024). ويعتمد حوالي 2.5 مليارات شخص في العالم على القطاع الزراعي لكسب معيشتهم، ويُعد هذا القطاع مصدر الدخل الرئيسي لسكان العديد من البلدان التي تشهد نزاعًا في الوقت الراهن، مثل السودان وأفغانستان.

وتميل النزاعات إلى تعطيل إنتاج الأغذية واستنزاف مخزونات البذور من خلال الحد من الأنشطة الزراعية. وبما أن معظم المعارك تدور في المناطق الريفية، تؤدي النزاعات إلى تدمير الأراضي الزراعية أو تلويثها (من خلال الألغام الأرضية أو الأسلحة الكيميائية) والبنية التحتية مثل قنوات الريّ، والطرقات، والجسور، ومرافق التخزين أو التجهيز (Kemmerling وSchetter وWirkus، 2022). وقد يعجز المزارعون والصيادون ومنتجو الأغذية الآخرون عن العمل بسبب القيود المفروضة على حركتهم أو لأنهم هربوا أو تم تجنيدهم قسرًا في القوات المسلحة أو الميليشيات. وغالبًا ما يتم نهب المحاصيل

[4] تم إصدار ثلاثة عشر تحديثًا حتى الآن. ويتعلّق آخر تحديث، وهو الإصدار رقم 13، بفلسطين والسودان.

أو تدميرها، ويمكن أن تلحق أضرار كبيرة بالبنية التحتية للزراعة والصيد، وقد يصعب الحصول على المدخلات الزراعية الحيوية. وقد تُستنزف مخزونات الحبوب، الأمر الذي يعرّض موسم الحصاد التالي للخطر. ويكون الرعاة ومربو الماشية معرّضين بشكل خاص لفقدان سبل عيشهم لأنهم يجبَرون على التخلّي عن ثروتهم الحيوانية أو يواجهون صعوبات في الحصول على العلف والمياه. وتسبب النزاعات أيضًا اختلالات في أسواق الثروة الحيوانية والخدمات البيطرية، وتغلق ممرات هجرة الثروة الحيوانية، ويمكنها أن تؤدي إلى التخلص من الحيوانات (منظمة الأغذية والزراعة، 2016ب).

التفاعل بين انعدام الأمن الغذائي والصحة والرعاية

كلما انتشر انعدام الأمن الغذائي، كلما تطوّرت الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية وتفاعلت مع بعضها البعض: فعندما يتفاقم انعدام الأمن الغذائي، يؤثر على البيئة الاجتماعية وعلى بيئة الرعاية (سلوكيات توفير الرعاية، والأسرة، والشبكات الاجتماعية الأوسع)، وكذلك على الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الصحية. وخلال حالات الطوارئ الإنسانية، يتأثر الأمن الغذائي بشكل كبير بالتغيّرات الاجتماعية الحادة – ولا سيما عندما تهدد الهجرة القسرية (أو تقييد الحركة وإمكانية الوصول بسبب النزاع) وحدة الأسرة المعيشية. وعندما تبلغ الكوارث الإنسانية ذروتها، تتفاقم جميع الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية بشكل حاد نتيجة الآثار المجتمعة (المضاعفة) للانهيار التام في الأبعاد الثلاثة جميعها (توافر الأغذية والخدمات الصحية والرعاية والحصول عليها). ويؤدي ذلك إلى احتمال حدوث زيادة هائلة في معدلات سوء التغذية والوفيات بسبب العلاقة التآزرية بين هذه الأسباب (Young وJaspars، 2009).

الهجمات المتعمدة على الأمن الغذائي والمساعدات الإنسانية

في الكثير من الحالات، لا تكون أطراف النزاع المسلح مستعدةً للوفاء بمسؤوليتها لضمان الحصول على الخدمات والسلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية. ويمكن أن يعمد المشاركون بشكل فعلي في النزاع إلى تقويض الأمن الغذائي للمدنيين لأسباب سياسية أو عسكرية من خلال استهداف الأسواق والموانئ بشكل متعمد ونهب المجتمعات المحلية أو محاصرتها بهدف افتعال المصاعب وتجويع تلك المجتمعات (Kemmerling وSchetter وWirkus، 2022).

ويمكن أن توفر المساعدات الغذائية الإنسانية دعمًا حاسمًا منقذًا للأرواح. ولكن هذه المساعدات الغذائية تواجه في الكثير من الأحيان عوائق خطيرة سياسية وأمنية وأخرى مرتبطة بالبنية التحتية تحول دون تسليمها بشكل فعال. وتتعرّض المساعدة الإنسانية أيضًا لمحاولات متجزئة للتحكم في المعونة (Mercy Corps، 2023أ).

وتميل البلدان التي تشهد نزاعات طويلة الأمد إلى أن تكون هشةً بشكل خاص وأن تكون الحوكمة فيها سيئةً والبنية التحتية ضعيفةً، الأمر الذي يعيق التنسيق والتسليم الفعالين للمساعدات الغذائية. ويمكن لتدخل القوى السياسية، والمفاوضات المرهقة بشأن تدفق المساعدة، والأنظمة التي تعتمدها البلدان المانحة أحيانًا لمنع التعامل مع الجماعات المصنفة بالإرهابية مثل "الشباب" في الصومال، أو "طالبان" في أفغانستان، أو "داعش" في الجمهورية العربية السورية، أن تبطئ أيضًا الاستجابة الإنسانية (Devereux وSida وNelis، 2017). ويمكن أن يتعرّض تسليم المساعدة الإنسانية بشكل خطير للعراقيل بسبب القتال (الأمم المتحدة، 2024أ). ومع ذلك، واصلت الوكالات الإنسانية جهودها لتقديم المساعدات المنقذة للحياة من خلال أساليب مختلفة، مثل استخدام الإسقاط الجوي أو بناء مرافئ مؤقتة عبر الطرق البحرية حيث لا تكون الطرقات آمنةً للغاية. ولكن هذه البدائل تعتبر مكلفةً وغالبًا ما لا تكون فعالةً في الوصول إلى السكان المستهدفين (منظمة العفو

الدولية، 2024). ولذلك، ينبغي اعتماد تدابير من قبيل الإسقاط الجوي فقط في الأماكن التي لا يمكن الوصول إليها بطريقة أخرى، وفقط إذا كانت ضروريةً لإنقاذ حياة الأشخاص.

المدنيون الأكثر عرضة للخطر

عندما يتفاقم انعدام الأمن الغذائي، يتعرّض السكان المتضررون بشكل متزايد للتهديدات الجسدية، وتشتت الأسرة، والتهميش، والعنف القائم على نوع الجنس، والهجمات أثناء بحثهم عن الغذاء والرعاية الطبية. وفي الكثير من الأحيان، يجبر انعدام الأمن الغذائي الشديد السكان على اللجوء إلى آليات تأقلم سلبية، بما في ذلك التقنين أو تفويت الوجبات، وتناول علف الحيوانات، والتسوّل، والزواج المبكر، وعمالة الأطفال، وتجنيد الأطفال للقتال، وممارسة الجنس مقابل الغذاء. وتكون فرص الحصول على معلومات بشأن توافر المساعدة الغذائية وإمكانية الوصول إليها محدودةً أيضًا، الأمر الذي يعرّض الفئات الضعيفة لخطر الاستغلال والاعتداء (المجموعة العالمية للحماية، 2017).

وفي أوقات النزاع، **تميل المجموعات المحرومة** (مثل الأطفال دون سن الخامسة، والأيتام، والنساء الحوامل والمرضعات، والأسر التي تعيلها نساء، واللاجئون، والنازحون داخليًا، والمسنون، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأقليات، والمجتمعات المحلية المهمشة بالفعل والتي تعاني من الإقصاء الاجتماعي والتمييز) **إلى أن تكون الأكثر افتقارًا إلى الموارد وقدرات التأقلم، الأمر الذي يجعلها عرضةً لانعدام الأمن الغذائي**. ويعاني الرعاة والشعوب البدوية ومجتمعات الشعوب الأصلية من الضعف أيضًا حيث تؤثر النزاعات على وصولهم إلى الأراضي وموارد صيد الأسماك والصيد البرّي. وأخيرًا، تعاني النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم في أوقات السلم من الضعف الهيكلي وعدم المساواة المتأصلين في الممارسات التقليدية والقوانين. وفي حالات النزاع، تؤدي أوجه الضعف وعدم المساواة هذه إلى تقييد وصولهن إلى الموارد وتؤثر على أمنهن الغذائي وتغذيتهن (منظمة الأغذية والزراعة ومصرف التنمية الآسيوي، 2013).

اللاجئون والنازحون داخليًا

يتمثل أحد التأثيرات الأولية للنزاعات في النزوح الداخلي وعبر الحدود على السواء. وقد بلغ عدد النازحين – الذي سجّل أعلى مستوى له منذ أن بدأت عملية الإفادة عنه – ما مقداره 71 مليون شخص في عام 2023 (مركز رصد النزوح الداخلي، 2023). وخلُصت دراسة أجراها برنامج الأغذية العالمي إلى أن البلدان التي تعاني من أعلى مستوى لانعدام الأمن الغذائي ومن نزاع مسلّح، تشهد أعلى نسبة هجرة للاجئين إلى الخارج (برنامج الأغذية العالمي، 2017).

ويسفر النزوح الناجم عن النزاعات عن تحديات إضافية في مجال الأمن الغذائي، ذلك أن مخيمات النازحين التي تفتقر في الكثير من الأحيان إلى الصرف الصحي والتي يكون فيها الحصول على الأغذية والسكن والمياه والطاقة محدودًا أو معدومًا، تكون معرّضةً للعدوى والأمراض. وبالتالي، يقول De Waal (1997) إن الأزمات الغذائية هي أيضًا أزمات صحية حيث أن معظم الوفيات تنجم عن الأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية مثل الإسهال. وفي ظل الظروف الصحية السيئة وانتشار الأمراض، تكون اللقاحات مفيدةً بالقدر نفسه مثل المعونة الغذائية (Devereux وSida وNelis، 2017). ويُجبَر الأشخاص الهاربون من النزاعات في الكثير من الأحيان على ترك أصولهم خلفهم وقد يتعذّر عليهم التمتع بالاستقلالية الاقتصادية بسبب تكاليف العبور، وقلّة الفرص المتاحة لتوليد الدخل، والحقوق المحدودة التي يتمتعون بها في البلد المضيف. ويمكن أن تتعرّض المجتمعات المضيفة أيضًا لضغوط على إمداداتها الغذائية، وبخاصة إذا كانت تعاني بالفعل من عدم استقرار

اقتصادي. وتسفر حالات النزاع في الكثير من الأحيان عن نزوح جماعي، الأمر الذي يجعل من الصعب جدًا على الوكالات الإنسانية الوصول إلى النازحين والسكان المتنقلين الموجودين في غالب الأحيان في ظروف صعبة من دون إمكانية الحصول على الأغذية و/أو المياه النظيفة و/أو مرافق الطهي الملائمة. وتتطلب تلبية هذه الاحتياجات مزيدًا من التمويل، والاستجابات المبتكرة، والمرونة بالنسبة إلى وكالات المعونة.

الآثار الطويلة الأجل للتجويع والمجاعة

تترتب عن انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الناجمَين عن النزاعات **آثار سلبية طويلة الأجل ولا يمكن إصلاحها** على الصحة، والإنتاجية، والرفاه، والتماسك الاجتماعي. ويمكن أن تؤثر هذه الآثار السلبية على جميع السكان على مدى سنوات عديدة وأحيانًا من جيل إلى آخر، بغض النظر عما إذا كان قد تم إعلان حالة "المجاعة" أم لا.

وتقع آثار الأزمات الغذائية بشكل غير متناسب على **النساء والفتيات والأطفال**. وثمة إجماع عام في الأدبيات يشير إلى أن الجوع يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين (Papastavrou، 2023؛ لجنة أكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة، 2013؛ منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2022؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، غير مؤرخ). وتتعرّض النساء الحوامل اللواتي يتبعن أنماطًا غذائيةً سيئةً ويعانين بالتالي من تغذية غير كافية، لتزايد خطر تسمم الحمل، والنزيف، وفقر الدم، والموت. ويمكن أن تصبح ولادات الأجنة الميتة أكثر تواترًا وقد يعاني الأطفال من انخفاض الوزن عند الولادة والهزال وتأخّر النمو طيلة دورة حياتهم (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2024ب). إضافةً إلى ذلك، تلد النساء الحوامل المعرّضات للنزاع أطفالًا منخفضي الوزن، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الآثار السلبية للنزاع عبر الأجيال (Camacho، 2008؛ Akresh وآخرون، 2023).

وتشدد معظم الدراسات المستمدة من مجموعة واسعة من البحوث على الأهمية البالغة التي تكتسيها التغذية الجيدة خلال "الأيام الألف" الأولى والتي تعرّف عادةً على أنها الفترة من لحظة الحمل حتى عمر السنتين (Hoddinott وآخرون، 2013). ويشمل ذلك الأشهر الستة الأولى من الحياة التي تأتي فيها معظم المغذيات التي يحصل عليها الرضع من حليب الأم الذي يرتبط إنتاجه مباشرةً بتغذية الأم (Likhar وPatil، 2022). وتتأثر الرضاعة الطبيعية بشكل سلبي بالنزاع، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان الأطفال من حليب الأم المغذي والواقي (Andersson وآخرون، 2010). ويمكن للظروف البيئية في المراحل المبكرة من الحياة أن تحدث تبدّلات بالتخلّق المتَوالي تستمر طوال الحياة (Heijmans وآخرون، 2009).

وهناك أدلة متزايدة على أن تأثير المجاعة قد ينتقل من جيل إلى آخر من خلال الآثار السلبية على الصحة والقدرة على العمل وبالتالي على كسب الدخل (Chen وZou، 2007). وبالإضافة إلى تعريض العائلات بشكل مباشر للعنف وانعدام الأمن الغذائي، يمكن للنزاعات أيضًا أن تؤدي إلى تفكك الأسر وأن تتسبب في الانقطاع عن الدراسة وأن تحل دون الوصول إلى الرعاية الصحية وأن تقضي على الوظائف. ويمكن أن تتأثر الصحة الجسدية والعقلية للأطفال، الأمر الذي يقيّد آفاق حياتهم المستقبلية ونتائج أمنهم الغذائي وتغذيتهم (Ramirez وHaas، 2022؛ Hoddinott وآخرون، 2013).

الدمار اللاحق بالبيئة

لقد تم تجاهل تأثير الحروب على البيئة والموارد الطبيعية مثل التربة، والهواء، والمياه، وفقدان التنوع البيولوجي، والتقليل من شأنه في الكثير من الأحيان. فتُحدث عمليات القصف الجوي آثارًا سلبيةً ضخمةً من خلال إلحاق الضرر بالأراضي

الزراعية، وتدمير الأشجار، وإبادة الحياة البرّية. ويُعد تآكل التربة وتلوث الموارد المائية من الآثار البيئية الأكثر شيوعًا التي تُحدثها الحروب (Meaza وآخرون، 2024). إضافةً إلى ذلك، تؤثر الأخطار الطبيعية مثل الجفاف أو الأمطار الغزيرة في أوقات النزاع، على السكان الضعفاء بالفعل وتزيد من انعدام أمنهم الغذائي وتدهور صحتهم لفترة طويلة.

وفي معظم الأوقات، **يتعذّر التحقيق في أي ضرر فعلي يلحق بالنظم الإيكولوجية خلال فترة الحرب**. فقد يكون هذا الدمار من الآثار الجانبية للحرب، أو ضررًا متعمدًا لتحويل البيئة إلى سلاح ضد المدنيين، أو فعلًا يُقصد منه إحداث دمار طويل الأمد في أرض العدو. ورغم وجود تاريخ حافل من الدمار الذي تحدثه الحروب في النظام الإيكولوجي، لم يُستخدم مصطلح "الإبادة الإيكولوجية" سوى مؤخرًا في ما يتعلّق بالحروب ويُعرَّف على أنه الأفعال المتعمدة المرتكبة لإحداث ضرر واسع النطاق أو طويل الأجل في البيئة (Stop Ecocide Foundation، 2021؛ Kostin، 2024؛ Ahmed وGayle وMousa، 2024). وتَعتبر الاستجابات الإنسانية في الكثير من الأحيان تدمير البيئة كتأثير جانبي للحرب وليس كاستراتيجية متعمدة. ولا بد من تغيير ذلك. **وهناك حاجة ملحة إلى توفير استجابات إنسانية تأخذ الضرر البيئي الذي تحدثه الحروب في الاعتبار**.[5] وينبغي على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تأخذ تدمير النظام الإيكولوجي في الاعتبار عند وضع استجابات لحالات الطوارئ وأن تحثّ على اعتماد الممارسات الجيدة والتعافي. إضافةً إلى ذلك، ينبغي محاسبة المسؤولين عن الأضرار البيئية التي خلفوها.

وتكتسي الاعتبارات البيئية في عملية إعادة البناء بعد الحرب أهميةً أيضًا. ويمكن أن تشكل عملية إعادة البناء فرصةً لإيجاد ممارسات أكثر ملاءمةً للبيئة ولتعزيز أساليب الإنتاج الزراعي المستدامة والتجديدية. ويمكن لمثل هذه الاستثمارات المبكرة أن تؤتي ثمارها في الأجل الطويل. وهناك، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، أمثلة عديدة على اعتماد ممارسات زراعية جيدة تكون مكيّفةً بشكل أفضل مع تغيّر المناخ في أماكن تضررت سابقًا من الأزمات.[6]

وبشكل عام، تولّد المجاعة الناجمة عن النزاعات أعباءً طويلة الأجل في مجال الصحة العامة وأضرارًا هيكليةً كبيرةً بالإضافة إلى معاناة إنسانية فورية. وبالتالي، فإنها تتطلب استجابةً شاملةً وكليّةً ومشتركةً بين القطاعات وسريعةً من جانب المجتمع الدولي.

وسينظر القسم التالي من هذا الموجز في النزاعات الدائرة حاليًا في قطاع غزة والسودان وفي تأثيرها على انعدام الأمن الغذائي الحاد، وكذلك في مخاطر التجويع والمجاعة. وبالرغم من الاختلاف الكبير في الظروف الخاصة السائدة في هذين المكانين، فإن الآثار السلبية للنزاع على النظم الغذائية وصحة الإنسان متشابهة للغاية.

[5] قامت مخيمات الروهينجا في بنغلاديش مثلًا بتدمير مساحات واسعة من الغابات وتغطيتها بغلافات البسكويت المصنوعة من مواد بلاستيكية شديدة الانفجار.

[6] انظر أيضًا: الصفحة الإلكترونية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الممارسات الجيدة المتعلّقة بالقدرة على الصمود، https://www.fao.org/capacity-development/resources/good-practices/resilience/en؛ والصفحة الإلكترونية لبرنامج الأغذية العالمي بشأن بناء القدرة على الصمود، https://www.wfp.org/resilience-building؛ ومنظمة الأغذية والزراعة. 2021. حالة الأغذية والزراعة 2021. *زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد*. روما. https://doi.org/10.4060/cb4476ar

3- قطاع غزة

تحدث واحدة من أكثر الأزمات الغذائية خطورةً وشدةً في عصرنا هذا في قطاع غزة (يُشار إلى القطاع أيضًا باسم غزة) حيث **يعاني جميع السكان (حوالي 2.2 مليون شخص) من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد** ويعجزون عن تلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية حتى، بما في ذلك احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

وقبل اندلاع الأزمة الحالية، كان قطاع غزة يعتبر بؤرةً تعاني من أزمة غذائية كبيرة وهو محاصر منذ عام 2007. ومنذ ذلك الحين، أخذ نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة في التناقص (-2.5 في المائة سنويًا) بسبب النمو السكاني الكبير ومحدودية الفرص التجارية وفرص العمل؛ وكان نصيب الفرد من الدخل أدنى بمقدار أربعة أضعاف منه في الضفة الغربية، فيما بلغ معدل البطالة 45 في المائة (صندوق النقد الدولي، 2023). وتعيش نسبة 53 في المائة من السكان تحت خط الفقر (صندوق النقد الدولي، 2023).

وكان قطاع غزة يعتمد في السابق على الواردات (التي كانت تمثل 54 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) من إسرائيل بشكل أساسي، ومن جمهورية مصر العربية بشكل متزايد ولكن في ظل قيود مشددة ورقابة صارمة. ويعتمد قطاع غزة اعتمادًا شديدًا على حركة السلع والمياه والكهرباء عبر الحدود. إضافةً إلى ذلك، كانت التحويلات المالية من المهاجرين توفر شريان حياة للسكان.

وخلال السنوات السبعة عشر الماضية، وقبل اندلاع الحرب الأخيرة، كان يُحظر استخدام 35 في المائة من الأراضي الزراعية في القطاع وحوالي 85 في المائة من مياه الصيد بسبب مجموعة من القضايا، بما في ذلك إنشاء مناطق عازلة عند نقاط مختلفة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2017). كما أن سكان قطاع غزة محاصرون في واحدة من أكثر المساحات اكتظاظًا بالسكان في العالم (900 5 شخص في كل كيلومتر مربع)، ويعيشون في حالة نزاع مزمن، ويعانون من عدم كفاية فرص الحصول على المياه النظيفة، ويفتقرون إلى نظام صرف صحي ملائم، ولا تتوافر لهم الكهرباء سوى لمدة نصف يوم فقط. وفي سبتمبر/أيلول 2022، كان 70 في المائة من سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويعتمد نصفهم على المساعدات الإنسانية كمصدر رئيسي للدخل (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، 2024أ).

وأدى تصعيد العنف بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى معاناة قطاع غزة من أسرع تدهور في الحالة التغذوية للسكان على الإطلاق. وأسفر عن **تدمير أو إلحاق الضرر بنسبة تتراوح بين 80 و96 في المائة من الأصول الزراعية،** بما في ذلك الدفيئات ونظم الري؛ و81 في المائة من قطاع الصيد؛ و57 في المائة من مرافق توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع؛ و62 في المائة من الطرقات. **وأصبحت نسبة 62 في المائة من المساكن غير صالحة للسكن.** وتم تهجير 80 في المائة من السكان بشكل قسري، ومعظمهم لعدّة مرات، **وخسرت 80 في المائة من القوى العاملة مصدر رزقها وإمكانية وصولها إلى الأنشطة المدرّة للدخل** (Vos وElouafi وSwinnen، 2024). إضافةً إلى ذلك، تم تدمير 84 في المائة من المعدات الصحية؛ وتعرّضت مرافق إدارة المخلفات ومحطات توليد الكهرباء للضرر أو الدمار، وانقطع التيار الكهربائي أو تعطل (شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، 2024). ويقدِّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه يتم تفريغ ما لا يقلّ عن 000 100 متر مكعب من مياه المجارير والمياه العادمة يوميًا في الأرض أو في البحر الأبيض المتوسط. وقد ارتفعت أسعار الأغذية بشكل كبير، فيما انهار النظام المصرفي.

تأثير النزاع على المدنيين

تتحمل النساء والأطفال والمواليد الجدد في قطاع غزة بشكل غير متناسب عبء تصعيد الأعمال العدائية في هذا القسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحتى الآن، **كانت نسبة 70 في المائة من الضحايا البالغ عددهم 000 35 ضحية من النساء والأطفال**. ولا يذهب أكثر من 000 650 طفل إلى المدرسة (شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، 2024). وتسبب انهيار الخدمات الصحية المقترن بالتجويع والزيادة المطردة في الأمراض المعدية، في سقوط عدد كبير من الضحايا.

وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ووكالة الصحة الجنسية والإنجابية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، بتحذير المجتمع الدولي من الحالة المتردية التي سيعاني منها قطاع غزة حتى بعد انتهاء النزاع. وتشير التقديرات إلى أن هناك 000 50 امرأة حامل في قطاع غزة، وأكثر من 180 ولادةً يوميًا. ومن المرجح أن تعاني 15 في المائة من هؤلاء النساء من مضاعفات الحمل أو من مضاعفات مرتبطة بالولادة وأن يحتجن إلى عناية طبية إضافية.

وقبل أكتوبر/تشرين الأول 2023، كانت مستويات سوء التغذية مرتفعةً بالفعل في صفوف النساء الحوامل، مع ما لذلك من تأثيرات على بقاء الأطفال على قيد الحياة وعلى نموهم. وفي الوقت الراهن، يعاني حوالي 90 في المائة من الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن سنتين و95 في المائة من النساء الحوامل والمرضعات من انعدام الأمن الغذائي الشديد وسوء التغذية بما أنهم لا يستهلكون سوى مجموعتين غذائيتين أو أقل في اليوم. وتواجه الأمهات صعوبات في توفير الطعام والرعاية لعائلاتهن في ظل تفاقم صعوبة الحصول على الأغذية والمياه، الأمر الذي يزيد مخاطر سوء التغذية، والمرض، والموت.

وتفتقر أكثر من **80 في المائة من الأسر المعيشية إلى المياه الآمنة، هذا إذا كان لا يزال لديها منزل**. ومنذ اندلاع الحرب، أُجبر سكان غزة على الاعتماد على لتر واحد من المياه فقط في اليوم (مقارنةً بالمستوى القياسي العام البالغ 15 لترًا للشخص الواحد في اليوم). ويعني اجتماع هذه العوامل أن ما لا يقلّ عن 90 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر يعانون من مرض واحد أو اثنين من الأمراض المعدية، مع إصابة 70 في المائة منهم بالإسهال، ما يمثل زيادةً بمقدار عشرين ضعفًا في فبراير/شباط مقارنةً بخط الأساس لعام 2022 (منظمة الصحة العالمية، 2024). وفي فبراير/شباط 2024، كانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية قد حذرت من استمرار تدهور تغذية الأطفال، الأمر الذي سيسفر عن وفيات يمكن تجنبها وعن مشاكل صحية ستصيب أطفال غزة لبقية حياتهم وربما ستنتقل إلى الجيل المقبل (منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2024).

وبعد عدة أشهر من الحرب، استنفد سكان غزة جميع استراتيجيات التأقلم لديهم. وهم يستهلكون علف الماشية، أو يتسوّلون، أو يبيعون ممتلكاتهم لشراء الأغذية. ولقد عرّض الخراب، والحصار، وتدمير البنية التحتية، والقيود الشديدة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، نصف السكان تقريبًا لخطر المجاعة التي يصنّفها التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في المرحلة 5.

وحتى 8 يونيو/حزيران 2024، لم تكن لجنة مراجعة المجاعة قد أعلنت بعد المجاعة بشكل رسمي في قطاع غزة.[7] وفي آخر تحليل أجرته في 25 يونيو/حزيران 2024، قالت اللجنة إن هناك خطر "معقول" أن يعاني قطاع غزة بكامله من المجاعة في الأشهر القادمة بناءً على أدلة جديدة، مضيفةً:

> ***يبقى خطر المجاعة كبيرًا طالما أن النزاع مستمر ووصول المساعدات الإنسانية مقيّد... وتشجّع لجنة مراجعة المجاعة جميع أصحاب المصلحة الذين يستخدمون التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لصنع القرارات الرفيعة المستوى على فهم أن تأكيد تصنيف المجاعة أو عدم تأكيده لا يغيّر بأي شكل من الأشكال حقيقة أن هناك بلا شك معاناة إنسانية شديدة حاليًا في قطاع غزة ولا يغيّر الضرورة الإنسانية الحتمية الداعية إلى معالجة معاناة المدنيين من خلال تمكين وصول المساعدات الإنسانية بصورة كاملة وآمنة ومن دون عائق ومستدامة إلى قطاع غزة وداخله، بما في ذلك من خلال وقف الأعمال العدائية. وينبغي على جميع الجهات الفاعلة ألا تنتظر إعلان حالة المجاعة للتصرّف وفقًا لذلك*** **(الأمم المتحدة، 2024أ).**

أزمة المعونة الإنسانية

يخضع قطاع غزة للاحتلال منذ وقت طويل ويعتمد على الواردات والمعونة الغذائية، وقبل 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، كانت حولي 500 شاحنة تدخل القطاع كل يوم محملةً بالمعونة الإنسانية والمواد التجارية لمساعدة الناس على البقاء على قيد الحياة. وقد انخفض هذا العدد بنسبة 75 في المائة تقريبًا في الأشهر الأولى من النزاع. ومنذ ذلك الحين، سُمح لإمدادات إنسانية محدودة جدًا بالدخول إلى غزة بسبب القيود، والرفض التعسّفي، ومشاكل في البنية التحتية، والمخاوف الأمنية. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة الذي ردد التحذيرات العميقة والمتكررة التي أطلقها العاملون في المجال الإنساني بشأن حجم الطوارئ الشديدة في غزة والمرتبطة بعدم إمكانية الوصول إلى المعونة، إلى أن "نصف بعثات المعونة الإنسانية على الأقل يُحرم من الدخول أو يواجه عراقيل أو يتم إلغاؤه لأسباب عملية أو أمنية" (الأمم المتحدة، 2024ب).

وينظم القانون الإنساني الدولي حماية المدنيين في أوقات الحرب. ولكن تم تجاهل هذه المبادئ في قطاع غزة. فقد خضعت المعونة الإنسانية لمفاوضات مستمرة ولم يتم توفيرها بشكل مستمر. وفي 22 ديسمبر/كانون الأول 2023، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2720 بشأن الأزمة الإنسانية الجارية في غزة ودعا فيه إلى زيادة توفير الوقود والأغذية والمستلزمات الطبية. ويطالب القرار بجملة أمور منها إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري، وآمن، ومن دون عوائق، وواسع النطاق، ومباشر إلى المدنيين الفلسطينيين في مختلف أنحاء قطاع غزة. وطلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى جميع الأطراف أن "تسمح وتسهّل وتمكّن" تطبيق مبادئ القانون الإنساني الدولي من أجل تنسيق القرار 2720 وتنفيذه (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2023). إضافةً إلى ذلك، قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين منسق لشؤون التعمير والشؤون الإنسانية في غزة. وللأسف، لم تحصل أي زيادة ملموسة في حجم المعونة الإنسانية التي يتم توزيعها في غزة وفي قابلية التنبؤ بها بعد مرور عدّة أشهر على اعتماد القرار 2720.

---

[7] خلُصت لجنة مراجعة المجاعة في مارس/آذار 2024 إلى أن "المجاعة متوقعة ووشيكة الآن" في شمال غزة بحلول نهاية شهر مايو/أيار. وفي 8 يونيو/حزيران 2024، رفضت اللجنة نفسها هذا الاستنتاج وقالت إنه من غير "المعقول" أن يدخل شمال غزة في حالة من المجاعة بحجة أن مثل هذه المزاعم تتجاهل أو تقلل من قيمة المصادر التجارية للأغذية وبعض أشكال المعونة الإنسانية. انظر: https://www.fdd.org/analysis/2024/06/17/expert-panel-rejects-claims-of-famine-in-northern-gaza/.

وإن المعونة الإنسانية متاحة بالكامل لغزة وهي موجودة على الحدود، ولكن تدفق المعونة الغذائية عالق على الحدود، وتم تدمير البنية التحتية المادية وغير المادية، ومن غير الآمن أن يقوم العاملون في المجال الإنساني بتسليم المعونة. وأفادت الأمم المتحدة بأنه لغاية 30 أبريل/نيسان، قُتل 254 عاملًا في مجال تقديم المعونة وما لا يقل عن 493 عاملًا في مجال الرعاية الصحية في غزة. وتشمل هذه الأعداد ممرضات، ومسعفين، وأطباء، وعاملين آخرين في المجال الطبي (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2024).

وهناك حاجة إلى توضيح المسألتين اللتين تُعيقان توزيع المعونة الآن في القطاع، وهما:

1- صعوبة الوصول الرسمي من جانب السلطات؛

2- وتأثُّر العمليات بشدة بتصعيد القتال في جنوب غزة ووسطها، وبالفراغ الأمني والفوضى في الجنوب.

وتحدّ هذه المخاوف السياسية والأمنية وصول المعونة الإنسانية بطرق مختلفة.

4- السودان

الوضع في السودان حرج للغاية مع أن الجوع الشديد ليس بالأمر الجديد في البلاد. **فقد شهدت السودان أزمةً ممتدةً قبل وقت طويل من اندلاع الحرب في أبريل/نيسان 2023.** وأدت النزاعات التي دامت عقودًا طويلةً من الزمن في أجزاء عديدة من الضواحي، وما ترتب عنها من عزل للمناطق التي يسيطر عليها المتمردون، إلى جعل معظم الأماكن تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي عام 1984، أسفر الجفاف والنزاع عن مقتل حوالي 000 240 شخص، معظمهم من الأطفال. ومنذ ذلك الحين، شهدت السودان مستويات مرتفعة من التقلّبات السياسية والاقتصادية: فبعد سنوات الطفرة النفطية (1999–2010)، أدى انفصال جنوب السودان، وخسارة العائدات النفطية، وتصنيف السودان كدولة راعية للإرهاب، إلى قطع المساعدة الأجنبية عن البلاد. وبعد عملية الانتقال الديمقراطي في عام 2019، شرعت السودان في إجراء الإصلاحات وتم التخفيف من عبء ديونها. ولكن، توقفت العملية جراء انقلاب عسكري في عام 2021 تبعته حرب اندلعت أولًا بين القوات المسلحة السودانية وقوة الرد السريع في أبريل/نيسان 2023 للسيطرة على العاصمة خرطوم ومن ثم انتشرت في جميع أنحاء البلاد. وعندما اندلعت الحرب مؤخرًا، تأثر جزء كبير من البلاد في ظل انتشار النزاع بسرعة من الخرطوم إلى إقليمَي دارفور وكردفان وفي أقاليم أخرى، ومشاركة عدد متزايد من الجهات المسلحة فيه. وأخذ الجوع ينتشر بوتيرة سريعة نتيجة الحرب الأهلية الدائرة منذ سنة (Michael، 2024).

وكانت للنزاع آثار كارثية ليس فقط على السودان، ولكن أيضًا على جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وإثيوبيا وجنوب السودان المجاورة. وفي يونيو/حزيران 2024، توقع التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن يعاني أكثر من نصف سكان السودان، أي 25.6 ملايين شخص، من "أزمات أسوأ" بين الآن وشهر سبتمبر/أيلول 2024 الذي يصادف الموسم الأعجف. ويعني ذلك أن الأسر تعمد إلى اتباع استراتيجيات لتكييف الاستهلاك من قبيل تفويت الوجبات وبيع الممتلكات لشراء الغذاء؛ **ويعيش 8.5 ملايين شخص في حالة طوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)** فيما تتزايد معدلات وفيات الأطفال. وهناك حوالي 000 755 شخص معرّضين للمستوى 5 المتمثل في ظروف كارثة/مجاعة في عشر ولايات، بما في ذلك دارفور الكبرى، وجنوب وشمال كردفان، والنيل الأزرق، والجزيرة، والخرطوم، حيث ليس لديهم ما يأكلونه. وزاد عدد الأطفال السودانيين الذين يعانون من نقص شديد في الأغذية بمقدار الضعف تقريبًا في النصف

الأول من عام 2024، مع تضوّر نحو 75 في المائة منهم جوعًا كل يوم في ظل تسبب النزاع في ارتفاع الجوع إلى مستويات قياسية (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، غير مؤرخ).

ووفقًا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، قد يتعرّض 5 في المائة من سكان السودان للمجاعة بحلول سبتمبر/أيلول 2024 (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، 2024ب).

وارتفعت الأسعار بشكل حاد بسبب آثار النزاع الشديدة على الإنتاج الزراعي، بالاقتران مع النزوح، وخسارة الأرواح، وما لحق بالبنية التحتية الرئيسية وسبل العيش من دمار وأضرار، واختلال التدفقات التجارية، وتعطّل أداء الأسواق.

وقامت مختلف الجهات المسلحة باستهداف الوكالات الإنسانية، فيما حدّت الميليشيات لتي تسعى إلى تحقيق المكاسب النقدية ونهب الشاحنات والمكاتب والمستودعات من قدرات المنظمات الإنسانية. وإن المنطقة الغربية من دارفور حيث التهديد هو الأعظم، شبه منقطعة عن المساعدة الإنسانية (de Waal، 2024ب).

وحوالي 70 في المائة من المستشفيات والمرافق الطبية غير صالحة للعمل، ويموت الناس من جراء انتشار الأمراض القابلة للعلاج والإصابات القابلة للجراحة (Madani، 2024). وباتت الفرصة المتاحة للتخفيف بشكل ملحوظ من تأثير الوضع الذي يتحوّل إلى أكبر أزمة جوع شهدها العالم منذ عقود، تتضاءل بسرعة (Hoffman، 2024).

وعلى غرار الوضع الراهن في قطاع غزة، يصعب على التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من الناحية التقنية أن يعلن حالة المجاعة بسبب عدم توافر البيانات الموثوقة أو عدم كفايتها وبسبب استحالة دخول المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية بأمان إلى مناطق الحرب. ولا يمكن لأخصائيي التغذية والإحصائيين وخبراء المجاعة أن يبنوا تقييماتهم على تكهنات بشأن سوء تغذية الأطفال ووفياتهم. ولكن، وفقًا للسيناريو الأكثر احتمالًا: "يؤكد تصعيد النزاعات خطر حدوث مجاعة قُبيل وصول الموسم الأعجف إلى ذروته في أغسطس/آب–سبتمبر/أيلول 2024 [عندما] سيتعرّض سبعة ملايين شخص لمستويات كارثية من الجوع (المستوى 5)" (شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة، 2024). وفي ظل توقع حدوث مجاعة جماعية، سيموت مئات الآلاف من الأطفال السودانيين جوعًا خلال الأشهر المقبلة (de Waal، 2024أ).

النزوح القسري الواسع النطاق

حتى قبل أبريل/نيسان 2023، كانت السودان تضم حوالي 2.8 ملايين نازح داخلي مؤلفين بشكل أساسي من لاجئين من جنوب السودان وإثيوبيا وبلدان مجاورة أخرى، ومن أعضاء المجتمعات المحلية الرعوية العاجزين عن إعالة أنفسهم خلال الموسم الأعجف. والآن، مع وجود **أكثر من 7 ملايين نازح بسبب النزاع، تكون السودان قد واجهت أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم**. وكون نصف النازحين من الأطفال يجعل هذه الأزمة أكبر أزمة نزوح للأطفال في العالم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2024).

ويوجد الأشخاص الأكثر معاناةً من انعدام الأمن الغذائي الحاد في مناطق الخرطوم، وبحري، وأم درمان، التي جاء منها الكثير من النازحين داخليًا. وأثرت عواقب النزاع في السودان بشدة على البلدان المجاورة في ظل عبور 1.2 مليون شخص الحدود مع هذه البلدان. فقد تلقت تشاد أكبر عدد من الأشخاص، تليها جمهورية مصر العربية وجنوب السودان وإثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، 2023ب).

وكان للنزاع أيضًا **تأثير غير متناسب على النساء والفتيات**، لا سيما بسبب استخدام الاغتصاب كسلاح حرب (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، 2024ب).

الآثار الكبيرة على القطاع الزراعي والنظم الغذائية

بدأ النزاع في السودان في المدن التي تكون معرّضةً بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي بما أنها تعتمد على الأغذية التي يتم إنتاجها في أماكن أخرى (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2024). **وأدى النزاع إلى تقييد الوصول إلى الأراضي من أجل الزراعة، وحركة الثروة الحيوانية، والأنشطة الموسمية، الأمر الذي جعل من الصعب جدًا على الأسر المعيشية إنتاج الأغذية**. وتم تدمير البنية التحتية الرئيسية لإنتاج الأغذية وتخزينها، فيما حدت الاختلالات في سلاسل الإمدادات من توافر البذور، والمدخلات، والتمويل الزراعي، وتوزيعها. ويقلل العنف من فرص الوصول إلى المياه والمراعي اللازمة للثروة الحيوانية ويثير اختلالات في الهجرة الموسمية في المناطق التي تشهد قتالًا عنيفًا.

وتمثل الأسر المعيشية الزراعية 45 في المائة من القوة العاملة في السودان. وتتأثر الأنشطة الزراعية بالأحوال الجوية القصوى مثل عدم انتظام سقوط الأمطار أو الجفاف الذي يؤدي إلى خسائر ضخمة في المحاصيل والثروة الحيوانية. وحتى قبل اندلاع الحرب الأخيرة، كانت أسعار الأغذية مرتفعةً جدًا حيث إنها زادت بمقدار ثلاثة أضعاف بين عام 2021 ومنتصف عام 2022. ولم يكن لدى 64 في المائة من الأسر المعيشية تقريبًا مخزونات للموسم الأعجف. وفي يونيو/حزيران 2022، كان 9.65 مليون شخص يعانون بالفعل من انعدام كبير في أمنهم الغذائي (المرحلة 3 أو ما فوق من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، منهم 3.1 مليون شخص كانوا يعيشون في حالة طوارئ (المرحلة 4) بسبب الحصاد السيء وظروف الاقتصاد الكلي السيئة والنزاع الطويل الأمد. وكانت الأسر المعيشية التي تعيلها نساء وأفقر 20 في المائة من الأسر المعيشية معرّضةً بشكل خاص لهذه الصدمات. ولم يكن باستطاعة حوالي 80 في المائة من الأسر المعيشية الحصول على المياه الآمنة أو السلع الغذائية الحيوية (برنامج الأغذية العالمي، 2022).

وكانت محاصيل عام 2024 قليلة جدًا في السودان بسبب مزيج من الطقس السيء والدمار الناجم عن الحرب، وباتت متاجر الأغذية فارغةً الآن (حكومة هولندا، 2024). وأدى النزاع إلى وقف الإنتاج في بعض المناطق وإلى تدمير رأس المال البشري وقدرات الدولة. وتضررت القدرات الإنتاجية للسودان بشدة في ظل الضرر والنهب والدمار الذين تعرّضت لهم البنية التحتية الحيوية، أي القطاع المالي، والممتلكات الخاصة، ومرافق تصنيع الأغذية، والأسواق، الأمر الذي أدى إلى توقف الإنتاج والأنشطة الاقتصادية في بعض المناطق. وتشير جميع هذه التطورات السلبية إلى أن انعدام الأمن الغذائي الحاد سيزيد بشكل متواصل طالما أن النزاع مستمر.

وتتمحور أنماط العنف في السودان حول السيطرة على الأصول. فعلى سبيل المثال، تشكل الأراضي جانبًا رئيسيًا من تقنيات التجميع التي تعتمدها الميليشيات. وفي جميع الأماكن التي وقعت تحت سيطرة قوة الرد السريع، طالب المقاتلون بالأراضي الزراعية وتم طرد المزارعين. وتترتب عن هذا الوضع آثار تتجاوز مستويات الحصاد وتدل على حصول إعادة ترتيب عنيف للعلاقات بالأراضي، وهو ما يمثل حافزًا محتملًا لاندلاع حرب أهلية.

الآثار المترتبة على وصول المساعدات الإنسانية وقدرة العاملين في المجال الإنساني على العمل

تُعد السودان واحدةً من أصعب بيئات العمليات الإنسانية في العالم اليوم. فينطوي العمل في السودان على مخاطر عالية بالنسبة إلى العاملين في المجال الإنساني، في ظل مقتل 20 عاملًا في مجال تقديم المعونة في عام 2023. وتتعرّض الوكالات الإنسانية للاستهداف من جانب الجهات المسلحة المختلفة ويصعب تمويل المساعدة الإنسانية في العديد من مناطق النزاع، بما في ذلك السودان. وتحتاج خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في السودان لعام 2024 إلى مبلغ قدره 2.7 مليارات دولار أمريكي لمساعدة 14.7 ملايين شخص في مختلف أنحاء البلاد. ولغاية يونيو/حزيران 2024، لم يكن هذا النداء ممولًا سوى بنسبة 16.6 في المائة من الاحتياجات التقديرية، الأمر الذي يترك فجوةً كبيرةً في التمويل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2024).

ومع ذلك، هناك خطر يتمثل في أن ترزح القدرة القطرية على توزيع المساعدات تحت عبء هائل مع حصول تأخيرات كارثية أو تلاعب في المعونة. وحذرت الدروس المستفادة من نزاعات سابقة من أنه يمكن للمعونة الغذائية والمساعدات الإنسانية الأخرى أن تشكل موارد قيّمة بالنسبة إلى الأطراف المتحاربة. فهناك خطر في أي نزاع كان من أن تفرض الجهات المسلحة ضريبةً على المساعدات الإنسانية أو أن تقوم بنهبها واستخدامها لتغذية اقتصاد الحرب، أو أن تتحكم بالوصول إلى المساعدة الإنسانية، أو أن تستخدم التجويع كسلاح حرب، أو أن تكتسب الشرعية السياسية من خلال السيطرة على المعونة (Mercy Corps، 2023ب، ج).

ويتسبب الحكم والحوكمة المجزآن في السودان واللذان تشارك فيهما الجماعات العسكرية وشبه العسكرية المتحاربة، فضلًا عن مؤسسات الدولة السودانية والمجتمع المدني، في عرقلة الاستجابات الإنسانية الفعالة. ومع استمرار النزاع، تزداد المؤسسات والأراضي انقسامًا وتجزؤًا. علاوةً على ذلك، أثر النفوذ الجيوسياسي للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أيضًا على الأمن القومي، والجيش، والمالية العامة في السودان (Mercy Corps، 2023أ).

ويتمثل أحد التطورات الإيجابية في مشاركة **المجتمع المدني السوداني**، ولا سيما المجموعات ذات التوجه المدني مثل لجان المقاومة في الأحياء بالرغم من تجزؤها، مشاركةً جزئيةً في توفير سبل العيش للمجتمعات المحلية بواسطة الدعم المالي من المغتربين السودانيين. ويمكن للجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تتم مراقبتها بعناية لضمان حيادها، أن تدعم شبكات المجتمع المدني المحلية القائمة لاستكمال هيكل الحوكمة المجزأ (Mercy Corps، 2023د).

5- حماية المدنيين من الانتهاكات الجسيمة للحق في الغذاء، بما في ذلك التجويع والمجاعة في القانون الدولي

لا بد من إعادة التأكيد على أنه ينبغي على الدول وأطراف النزاع في المقام الأول أن تتحمّل مسؤولياتها بموجب الأطر القانونية المعمول بها لضمان الحق في الغذاء في سياقات انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتؤدي المساعدة الإنسانية دورًا حاسمًا في سد الفجوات في الحالات التي تعجز فيها الدول عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان أو لا ترغب بفعل ذلك. وفي الكثير من النزاعات الدائرة اليوم، يكون نظام المساعدة الإنسانية مطالبًا بشكل أساسي بتسلّم الوظائف الأساسية من الدولة وأطراف النزاع.

وتتضمن فروع عديدة من القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، قواعد تُطبَّق لحماية الأشخاص العالقين في النزاعات من الانتهاكات الجسيمة للحق في الغذاء الكافي.[6]

القانون الدولي لحقوق الإنسان

يُطبَّق **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** (المادة 11) (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1966) باعتباره معاهدةً دوليةً ملزمةً بشأن حقوق الإنسان، في أوقات السلم والحرب. وتصنّف واجبات الدول المتعلّقة بالحق في الغذاء والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى في ثلاث فئات هي واجب احترام هذه الحقوق وواجب حمايتها وواجب إعمالها. ويمكن أن يؤدي إهمال الحق في الغذاء خلال النزاعات إلى انتهاكات إضافية لحقوق الإنسان، وحتى إلى تفاقم النزاع. ويقع على عاتق الدول واجب عدم التدخل في تمتع الناس بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الغذاء، وهي ملزمة بحماية هذه الحقوق من تدخل أطراف ثالثة، بما في ذلك الجماعات المسلحة. ولا يمكن للدول أن تتجنب أو تؤجل إعمال الحق في الغذاء في أوقات النزاع، وعليها أن تستخدم جميع الوسائل المناسبة لإعمال هذا الحق.

وفي **تعليقها العام رقم 12 (1999) بشأن الحق في الغذاء الكافي**، توفر لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1999) تفسيرًا شاملًا للأحكام المتعلّقة بالحق في الغذاء، وكذلك في أوقات النزاع. وتميّز اللجنة بين عدم قدرة الدول الأطراف على الامتثال وعدم رغبتها بفعل ذلك، وهذا تمييز مفيد في حالات النزاع. وبالمثل، توضح اللجنة في الفقرة 19 من التعليق العام أن "منع الوصول إلى المعونة الغذائية الإنسانية في النزاعات الداخلية أو حالات الطوارئ الأخرى" من خلال العمل المباشر للدول أو الكيانات الأخرى التي لا تنظمها الدول تنظيمًا كافيًا، يعتبر انتهاكًا للحق في الغذاء الكافي (مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 1999، الصفحة 6 [النسخة الإنكليزية]).

وتشير **الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني** لعام 2004 إلى القانون الإنساني وتؤكد من جديد أنه لا ينبغي أبدًا استخدام الأغذية كأداة للضغط السياسي والاقتصادي وأنه ينبغي على الدول أن تلبي احتياجات السكان المدنيين، بما في ذلك الحصول على الأغذية في حالات النزاع المسلح والاحتلال (منظمة الأغذية والزراعة، 2005).

وفي عام 2015، أيّدت لجنة الأمن الغذائي العالمي سلسلة من **مبادئ العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة** لتحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان المتضررين من الأزمات الممتدة أو المعرضين لخطرها من خلال معالجة المظاهر الحاسمة الأهمية وبناء القدرة على الصمود؛ والتكيّف مع التحديات المحددة؛ ومعالجة الأسباب الجذرية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2015). وفي حين أن هذا الإطار طوعيٌ وغير ملزم، إلا أنه يبني على الصكوك الدولية والإقليمية والأطر العالمية التي تحظى بتأييد واسع، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. كما أنه يشكل أول صياغة لتوافق عالمي في الآراء من أجل التخفيف من حدة التهديدات المحدقة بالأمن الغذائي والتغذية خلال الأزمات الممتدة. ويستند الإطار إلى 11 مبدأً، بما في ذلك تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية وبناء سبل عيش قادرة على الصمود؛ وتمكين النساء والفتيات

[6] هذا القسم مستمد بشكل أساسي من تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحق في الغذاء، السيدة Hilal Elver (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2017).

وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وتقوية الملكية القطرية، والمشاركة، والتنسيق، والمساءلة؛ والمساهمة في معالجة الأسباب الجذرية؛ وبناء السلام من خلال الأمن الغذائي والتغذية.

القانون الإنساني الدولي

يمثل القانون الإنساني الدولي مجموعةً من القواعد التي تسعى إلى الحد من الآثار السلبية للنزاعات المسلحة على المدنيين. وتم تصميم ثلاث من القواعد الرئيسية للقانون الإنساني والتي تستند إلى مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، من أجل حماية الأشخاص غير المشاركين في الأعمال العدائية.

ويحظر القانون الإنساني الدولي استخدام التجويع كسلاح حرب، بما في ذلك تدمير المحاصيل، والمواد الغذائية، والآبار، وغيرها من الأشياء الضرورية لبقاء المدنيين على قيد الحياة (الأمم المتحدة، 1949)،[8] ويحظر التهجير القسري (المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة).

ويُحظر أيضًا منع تقديم المساعدة الإنسانية أو عرقلتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وينبغي أن تُوفَّر المساعدة الإنسانية وفقًا لمبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز. ولقد أيّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه المبادئ في قراراتها (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1991؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2004). وينبغي أيضًا التمييز بين المعونة الغذائية الإنسانية في أوقات الحرب والمعونة الغذائية في فترات السلم (Ziegler، 2002).

القانون الجنائي الدولي: المسؤولية الجنائية الفردية

اعتبر المجتمع الدولي أن بعض الانتهاكات الجسيمة أو الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تبلغ من الخطورة ما يكفي لتنظيمها بموجب القانون الجنائي الدولي مع فرض المسؤولية الجنائية الفردية.

ويُمنع تعمّد استخدام التجويع كسلاح حرب بموجب القانون الجنائي الدولي، ويصنّف كجريمة حرب وفقًا للمادة 8(2)(ب)(25) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998). ويشكل القرار 2417 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2018 خطوةً جيدةً إلى الأمام في مناقشة مسألة التجويع كجريمة حرب؛ وينبغي التوسّع في توضيح عامل "التعمّد" لأنه ضيّق جدًا ولا يباح إلا عندما يمكن إثبات أنه فعل مباشر ومقصود. ولكن، يمكن استخدام الجوع بطرق مختلفة لإضعاف مجموعة معيّنة أو دفعها إلى الاستسلام أو كعقاب أو نتيجة متوقعة ولكن غير متعمدة بالكامل من نتائج مكافحة التمرد، أو الاستيلاء على الأراضي، أو التدمير المتعمد للموارد الطبيعية وارتكاب الإبادة الإيكولوجية خلال الحرب (de Waal، 2018).

6- الخلاصة والتوصيات

تُعد الزيادة الحالية في مستويات انعدام الأمن الغذائي الشديد في النزاعات، والنزاعات الممتدة، وحالات ما بعد النزاع، من الشواغل الرئيسية لعصرنا هذا. **ويعتبر التدخل في الوقت المناسب أمرًا أساسيًا لإنقاذ الأرواح خلال أزمات انعدام الأمن الغذائي الحاد**. وينبغي ألا تنتظر الجهات المانحة في مجال المعونة الإنسانية حتى يتم إعلان المجاعة بصورة رسمية لتمويل المعونة.

[8] اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، 1949؛ والمادة 54 [1] من البروتوكول الإضافي الأول والمادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني.

وينبغي أن يوسّع صانعو القرار نطاق المساعدة بمجرد تصنيف منطقة معيّنة على أنها في حالة أزمة أو حالة طوارئ (المرحلة 3 أو 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق).

علاوةً على ذلك، يولّد انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المزمن الناجم عن النزاعات والمتفاقم بفعل تغيّر المناخ، والجوائح، والكوارث الطبيعية، والصدمات الاقتصادية، انعدامًا أعمق في الأمن الغذائي وضعفًا طويل الأجل في العديد من الأماكن. وتشكل النزاعات أيضًا دافعًا لانعدام الأمن الغذائي القائم على نوع الجنس، وتزيد من أوجه عدم المساواة، وتولّد مواطن ضعف إضافية (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2023). ولتجنب تزايد مواطن الضعف، هناك حاجة إلى سياسات ونُهج وابتكارات تطلعية تهدف إلى دعم النظم الغذائية المحلية وضمان القدرة على الصمود في المناطق المعرّضة للنزاع. وينبغي تصميم هذه السياسات لصالح الأشخاص الأكثر تضررًا بالنزاعات، وذلك لتمكينهم من أن يصبحوا عملاء تغيير بدلًا من متلقين سلبيين في أوقات المساعدة الإنسانية.

وينبغي على المجتمع الدولي أن يعزز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام للوقاية من أزمات الجوع المرتبطة بالنزاع وبناء نظم غذائية مستدامة ومنصفة في الأجل الطويل.

ولقد استخدمت الأطراف المتحاربة عبر التاريخ التجويع كسلاح حرب. وفي النزاعات الحديثة، تم في الكثير من الأحيان استخدام أساليب مماثلة ضد المدنيين. وتساعد السياسات والقوانين على الحؤول دون استخدام التجويع كسلاح حرب. وأثبت القرار 2417 (2018) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بصورة راسخة وجود علاقة بين النزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي، مع وصف التجويع بأنه جريمة حرب في حال تعمّد استخدامه ضد المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. ولكن، لم يتم تنفيذ هذا القرار، منذ اعتماده بالإجماع، في أي نزاع كان لمنع التجويع ومعاقبة مرتكبيه. وللأسف، يعرقل غياب الإرادة السياسية والتعقيدات الجيوسياسية الحالية تنفيذ مثل هذه التوصيات المتعلّقة بالسياسات، فيما تؤدي الشواغل الأمنية ونقص التمويل إلى تأخير اتخاذ الإجراءات العاجلة أو عرقلتها.

وينبغي اتخاذ إجراءات فورية لتشجيع تنفيذ المعايير القانونية ومبادئ القانون الدولي القائمة والتي تشمل قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الجنائي. ومن منظور الأمن الغذائي، هناك عدّة مبادئ قانونية وسياسات محلية ودولية قائمة. وتشمل هذه المبادئ والسياسات العديد من الخطوط التوجيهية الطوعية والمبادئ الإطارية للجنة الأمن الغذائي العالمي التي تتناول مسألة الأمن الغذائي خلال النزاعات الممتدة، مع دعم الحق في الغذاء وغيره من الحقوق ذات الصلة التي تنطبق على الأمن الغذائي في أوقات السلم وفترات النزاع وما بعد النزاع. وثانيًا، هناك حاجة إلى تدوين وصياغة مبادئ القانون الإنساني الدولي القائمة لتغطي العناصر الأساسية من منع نشوب النزاعات. وينبغي أن يشمل ذلك أيضًا الحظر المرتبط بالمجاعة؛ وإصلاح وتنشيط نظام المعونة/المساعدة الإنسانية الذي لا يركّز فقط على تسليم الأغذية في حالات الطوارئ لإنقاذ الأرواح، ولكن أيضًا على إعادة بناء وتأهيل القطاع الزراعي، والنظم الغذائية بكاملها، والقطاعات الأخرى ذات الصلة مثل الصحة، والضمان الاجتماعي، والبيئة، والبنية التحتية.

ونظرًا إلى أن معظم البلدان المعرّضة للنزاعات لديها اقتصادات قائمة على الزراعة، فإن **إعادة بناء الاقتصاد** وتيسير استئناف الزراعة أو الصيد يشكلان أمرين أساسيين لنجاح إعادة دمج القوة العاملة المحلية. ولا يكون استبدال الأصول الإنتاجية المفقودة كافيًا، ولا سيما بالنسبة إلى الضحايا الذين يعيشون في أماكن خارجة من نزاع. وتميل البلدان التي خرجت مؤخرًا من نزاع إلى الانزلاق مجددًا إلى النزاع. وثمة حاجة إلى تحقيق انتقال راسخ من زراعة الكفاف إلى نظم غذائية وسبل عيش أكثر قدرةً على الصمود والتعافي وأكثر استدامةً. وتساعد المنهجيات البحثية المبتكرة على التخفيف من آثار انعدام الأمن

الغذائي في أوقات النزاع. وتتمثل واحدة من المشاكل الرئيسية التي ينطوي عليها تقييم مستوى انعدام الأمن الغذائي في جمع البيانات والمعارف القائمة على الأدلة. ويمكن للتكنولوجيات الرقمية الجديدة أن تساعد على دراسة مستويات انعدام الأمن الغذائي في مناطق القتال.

وهناك حاجة، في **المرحلة الانتقالية**، إلى تدخلات تدعم الفلاحين، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وصغار الصيادين، ومنتجي الأغذية الأخرين، مع إسناد الأولوية للمقاتلين الذين توقفوا عن القتال، والنساء، والشباب. وتشكل هذه المجموعات الشرائح الأكبر من القوة العاملة في مناطق النزاع الحالية. ويمكن تعزيز قدرة هؤلاء العاملين في النظم الغذائية على إعادة كسب معيشتهم من خلال تزويدهم بالفهم اللازم لطريقة عمل الأسواق، وتيسير وصولهم إلى نظم الإنتاج المحسنة، وزيادة قدرة مزارعهم على الصمود (منظمة الأغذية والزراعة، 2016أ).

وتعتبر السياسات والالتزامات الطويلة الأجل أساسيةً إذا ما أراد المجتمع الدولي تجنب تكرار المجاعة بشكل دوري. ففي غياب هذه السياسات والالتزامات، ليس من المستغرب أن يكون للتحديات الراهنة آثار غير مباشرة في أوقات السلم. وهذا الاحتمال واقعي أكثر من توقع اختفاء حالات المجاعة حالما تسكت المدافع. وتشكل انتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم الحرب، والأعمال العدائية، والقمع، وجميع أشكال عدم المساواة، ظروفًا تؤدي في الكثير من الأحيان إلى المجاعة. وينبغي توجيه اهتمام المجتمع الدولي والتزامه على سبيل الأولوية القصوى، نحو القضاء على الأسباب الجذرية بدلًا من القيام فقط بمعالجة العوارض المرئية للكوارث الغذائية السابقة (de Waal، 2018). وينبغي معالجة أوجه القصور الهيكلية مثل عدم المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والاعتماد الطويلة الأجل على المعونة، من أجل بناء السيادة الغذائية والاكتفاء الذاتي لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية المناسبة في مناطق النزاع والمناطق الخارجة من النزاع. ويجب إنجاز هذه الإصلاحات الهيكلية من خلال تمويل الحماية الاجتماعية الشاملة وبناء نظم غذائية قادرة على الصمود ومستدامة. وبمعنى آخر، من المرجح أن يؤدي اتباع نهج وقائي فعال إزاء المجاعة إلى إنقاذ عدد أكبر من الأرواح مقارنةً بالنهج التفاعلي الحالي.

الاستجابات الفورية للمجاعة

لمنع التجويع وتجنب المجاعة، يتعيّن اتخاذ الإجراءات التالية:

- **احترام القانون الدولي**: ينبغي على أطراف النزاع والمجتمع الدولي الحرص على احترام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. وينبغي بذل جهود حثيثة للمساءلة عن الجرائم الوحشية التي ارتكبتها جميع الأطراف المعنية. وبشكل خاص، ينبغي أن يتوقف الإفلات المستمر من العقاب على جريمة التجويع. وإن التعريف القانوني الحالي لجريمة التجويع ضيّق جدًا، الأمر الذي يسمح باستخدامه فقط في الحالة التي يكون فيها التجويع متعمدًا، وهو أمر من المستحيل إثباته أو نادر بكل بساطة.
- **وقف إطلاق النار على الفور**: ينبغي احترام وقف إطلاق النار الفوري والدائم الذي يؤيده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فمن دون وقف شامل ودائم لإطلاق النار، يكون من شبه المستحيل تجنب ظروف المجاعة الشديدة والشاملة والواسعة النطاق أو التعافي منها.
- **فريق عمل متخصص**: نظرًا إلى النزاعات الجارية في غزة والسودان ومناطق أخرى، ولتجنب هذا النوع من انعدام الأمن الغذائي في المستقبل، ينبغي على المجتمع الدولي أن ينظر في تشكيل قوات متخصصة من دون أن تغيب المبادئ الإنسانية عن باله، على أن تتمثل أولوية هذه القوات في ضمان تسليم الأغذية بفعالية وموضوعية إلى

الأشخاص الأشد حاجة في مناطق النزاع. ويمكن أن تكون طبيعة هذه القوات شبيهةً بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام (مثل الخوذات الزرقاء). ولأغراض التوضيح، يمكن تسمية ميسّري/موزعي الأغذية هؤلاء "الخوذات الخضراء" وجعلهم وكالةً قائمةً بذاتها من وكالات الأمم المتحدة. ويجب أن تكون عملية نشر الخوذات الخضراء بوصفها وحدة للاستجابة السريعة، شبه تلقائية عندما تؤكد لجنة استعراض المجاعة التابعة لنظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي التوصل إلى المرحلة 4. وينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضمن عدم التعرّض للخوذات الخضراء. وبشكل خاص، ينبغي عدم السماح للأطراف المنخرطة في النزاع بأن تمنع وصول الخوذات الخضراء إلى المناطق التي تكون فيها المجاعة وشيكةً أو سائدةً.

- **إنشاء مناطق آمنة:** من المهم أن تكون لدى المدنيين إمكانية الوصول إلى الأماكن الآمنة وممرات العبور إليها خلال النزاعات، في حال توافرت. وينبغي على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدًا إلى إنشاء مناطق آمنة ومأمونة للمدنيين، الأمر الذي يمكنه أن يوفر أيضًا بيئةً أكثر استقرارًا للمنظمات الإنسانية.
- **وضع حد للقيود التعسفية المفروضة على المعونة:** هناك حاجة ملحة إلى إنشاء نظام لتسليم الأغذية والمياه والأدوية من أجل إنقاذ أرواح الفئات الضعيفة. وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن كمية المعونة الغذائية اللازمة وجودتها وإلى ضمان اتباع نهج شامل ومنسق وغير خاضع للقيود من أجل إيصال المساعدات الإنسانية. وينبغي أن يشمل ذلك مختلف منظمات الأمم المتحدة، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وغيرها.
- **المجموعات الأكثر عرضةً للخطر:** ينبغي أن يكون الأشخاص الأشد ضعفًا أول الحاصلين على المساعدة، بما في ذلك الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال. ومن المهم جدًا التركيز على الآثار الطويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي على النساء الحوامل والمرضعات والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وسنتين وبين سنتين وخمس سنوات، ذلك أن هذه الفئات معرّضة بشكل خاص للآثار الصحية الجسدية والعصبية التي تدوم مدى الحياة وتلي فترات انعدام الأمن الغذائي.
- **الأمن الغذائي لا يقتصر على الأغذية:** ينبغي توفير المياه الآمنة، ودورات المياه الجافة، واللقاحات، من أجل كبح انتشار الأمراض المعدية.
- **مساعدة النازحين في المخيمات:** يشمل ذلك السماح للنازحين بزراعة الأراضي المحيطة بمخيماتهم طوال المدة اللازمة، ولا سيما إلى حين إعادة بناء البنية التحتية الأساسية في مناطقهم الأصلية.
- **تيسير التجارة وأنشطة القطاع الخاص:** يهدف ذلك إلى إعادة بناء الأنشطة المولدة للدخل والتدفقات النقدية في المناطق المتضررة.
- **تسهيل الهجرة والتحويلات المالية التي تعتبر أنشطةً حيويةً مدرّة للدخل:** زيادة شفافية التحويلات الدولية وكفاءتها لخفض كلفتها، ومعالجة الشواغل المتعلّقة بإمكانية التلاعب في اقتصاد الحرب.

ولاستعادة القدرة على إنتاج الأغذية في مناطق النزاع **وإعادة بنائها**، ينبغي وضع خطة تهدف إلى القيام بما يلي:

- **زيادة فرص الحصول على أنماط غذائية صحية وميسورة الكلفة** في جميع الأماكن المعرّضة لأزمات انعدام الأمن الغذائي.
- **إشراك السكان المحليين**: ينبغي أن تعمل وكالات المعونة مع منتجي الأغذية، والحكومات المحلية، والمنظمات لإعادة بناء القدرات الإنتاجية للمجتمعات المحلية والموارد الإنتاجية في البرّ والبحر. وتعتبر إعادة بناء المزارع ومرافق تجهيز الأغذية، وتوزيع المعدات والمدخلات الزراعية، أمورًا أساسيةً في الأجل الطويل.
- **إصلاح البيئة**: إصلاح الضرر اللاحق بالموارد البيئية والزراعية لتجنب الكوارث البيئية، والتصدي لفقدان التنوع البيولوجي، وتنظيف التلوث الكيميائي الذي تعرّضت له الأراضي والموارد المائية. ويتوقف الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي، وإعادة بناء نظم غذائية قادرة على الصمود في المستقبل، على إصلاح البيئة والنظم الإيكولوجية.

الإجراءات المتوسطة الأجل

يعتمد الأشخاص في مناطق النزاع، كما في أوقات السلم، على سلاسل الإمدادات لإيصال الأغذية. وبالتالي، ينبغي تلبية الأولويات التالية في الأجل المتوسط للمساعدة على **إعادة بناء النظم الغذائية في المناطق الخارجة من نزاع**:

- **إعادة بناء سلاسل الإمدادات**: نظرًا إلى الدمار الواسع النطاق، ينبغي على المجتمع الدولي أن يعيد بناء المرافق لإنتاج الأغذية، وحصدها، وتنظيفها، وتجهيزها، ونقلها، وتوزيعها بشكل آمن. وتتطلب إعادة بناء سلسلة الإمدادات الغذائية التركيز على شبكات النقل، وشبكات الكهرباء، وأسواق الأغذية. وتُعد القدرة على تخزين الأغذية وتبريدها بشكل آمن، أولويةً حاسمةً.
- **بناء البنية التحتية**: غالبًا ما تتعرّض الطرقات، والموانئ، ونظم الصرف الصحي، وقنوات المياه، والبنية التحتية للطاقة في مناطق النزاع للضرر أو الدمار. وهذه هي الحال بشكل خاص في قطاع غزة الذي تعرّض لدمار واسع النطاق. وتشكل عملية إعادة بناء القدرات الزراعية جنبًا إلى جنب مع البنية التحتية لتجهيز الأغذية ونقلها وتوزيعها، مهمةً تستغرق سنوات عديدة. إضافةً إلى ذلك، يلزم دعم المنتجين بالبذور، والثروة الحيوانية، والأدوات، والتدريب – تبعًا لطول فترة النزوح – من أجل إعادة إنشاء نظام الإنتاج الزراعي. ويمكن أن ينطوي ذلك على إعادة تأهيل الأراضي الزراعية ونزع الألغام منها عند الحاجة.
- **الحماية والخدمات الاجتماعية**: للحد من النتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية الطويلة الأجل للأزمات الغذائية، ينبغي على المجتمع الدولي أن يلتزم بدعم الحكومات الوطنية الساعية إلى تنفيذ تدابير تهدف إلى وضع برامج للحماية الاجتماعية تتوجه إلى الأشخاص الأكثر معاناةً من انعدام الأمن الغذائي أو توسيع نطاق هذه البرامج.
- **توفير شبكات أمان اجتماعي**: توفير التحويلات النقدية أو العينية رهنًا بموسم الجوع السنوي أو السنوات السيئة (من خلال زيادة المستفيدين والمبلغ الذي يجري تسليمه)، مع التعلم من التجارب الناجحة في مجال شبكات الأمان الإنتاجية وتوفير الأصول، والدخل، والرعاية الصحية، والإرشاد بصورة مشتركة.
- **تأمين التمويل**: ينبغي على المجتمع الدولي أن يجتمع على وجه السرعة لوضع خطط تشمل التعويضات وآليات التمويل التي تسمح بإعادة بناء البنية التحتية، مع التركيز بشكل خاص على سلسلة الإمدادات المرتبطة بالأغذية.

الإجراءات الطويلة الأجل

يتطلب إرساء السلام الطويل الأجل **تعزيز الانتعاش الاقتصادي، وبناء السلام، وتحقيق المصالحة، وإعادة بناء الخدمات الاجتماعية، وتهيئة برامج خاصة بالرفاه.** وتُعد النظم الغذائية التي تعمل بشكل فعال شرطًا مسبقًا لأي مجتمع ينعم بالصحة. أما الحروب، فتخلق الفوضى العامة. ومن المهم جدًا بناء نظام شامل وكلّي يكون قادرًا على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية. وبناءً على ذلك، لا تكون معظم التدخلات الرامية إلى دعم التعافي الطويل الأجل خاصةً بالنظم الغذائية بالذات.

- **تعزيز صندوق المجاعة العالمي وإنشاء صندوق جديد للاستجابة للنزاعات الملحة:** تأمين التمويل الدولي من غير المساهمات الطوعية، وذلك من خلال جعل التمويل إلزاميًا على المستوى الدولي. وينبغي أن يتوافر التمويل الجديد قبل الوصول إلى المستوى 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والمتمثل في كارثة/مجاعة. ويجب أن يكون المستوى 3 أو 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي كافيًا لتوفير التمويل في حال كانت هناك إرادة سياسية لتجنب المجاعة.
- **إصلاح نظام المعونة/المساعدة الإنسانية الدولي** للاستجابة في مناطق النزاع الحالية مع إسناد الأولوية لحل المشاكل الهيكلية مثل الظروف الاقتصادية والمالية الاجتماعية التي تسببت في نشوب النزاع في المقام الأول.

المراجع

Ahmed, K., Gayle, D. & Mousa, A. 2024. Ecocide in Gaza: Does scale of environmental destruction amount to a war crime? The Guardian, 29 March 2024. London. [ورد ذكره في 15 يونيو/حزيران 2024] https://www.theguardian.com/environment/2024/mar/29/gaza-israel-palestinian-war-ecocide-environmental-destruction-pollution-rome-statute-war-crimes-aoe.

Akbulut-Yuksel, M. 2014. Children of War: the long-run effects of large-scale physical destruction and warfare on children, *Journal of Human Resources* 49(3): 634–62. https://doi.org/10.3368/jhr.49.3.634.

Akresh R., Bhalotra S., Leone M. & Osili OU. 2023. First- and second-generation impacts of the Biafran War, *Journal of Human Resources,* 58(2): 488-531. https://doi.org/10.3368/jhr.58.4.0118-9272R1.

منظمة العفو الدولية. 2024. غزة: عمليات الإنزال الجوي والطرق البحرية ليست بديلاً عن إيصال المساعدات برًّا. في: *منظمة العفو الدولية*. [ورد ذكره في 10 يوليو/تموز 2024]. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/03/gaza-airdrops-and-sea-routes-are-no-alternative-to-aid-delivery-by-land/.

Andersson, N., Paredes-Solis S., Legorreta-Soberanis, J., Cockcroft, A. & Sherr, L. 2010. Breast-feeding in a complex emergency: four linked cross-sectional studies during the Bosnian conflict. *Public Health and Nutrition,* 13: 2097–104.

Bozzoli, C., Brueck, T. & Muhumuza, T. 2016. Activity choices of internally displaced persons and returnees: quantitative survey evidence from post-war northern Uganda. *Bulletin of Economic Research*, 68(4): 329–347. https://doi.org/10.1111/boer.12056.

Camacho, A. 2008. Stress and birth weight: evidence from terrorist attacks. *American Economic Review*, 98 (2): 511–515.

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 1999. الوثيقة رقم: *E/C/1999/5*. *https://www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/ec1219995-general-comment-no-12-right-adequate-food*.

لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2015. *إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة*. روما. *https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/8c8cb2f4-b2a3-430f-9b29-0a8ad40440d6/content*.

Chen, Y. & Zhou, L.-A. 2007. The long-term health and economic consequences of the 1959–1961 famine in China. *Journal of Health Economics*, 26(4): 659–681. https://doi.org/10.1016/j.jhealeco.2006.12.006.

de Waal, A. 1997. *Famine crimes: politics and the disaster relief industry in Africa*. Oxford, United Kingdom, James Currey Publishers.

de Waal, A. 2018. *Mass starvation: the history and future of famine*. Cambridge, United Kingdom, Polity Press.

de Waal, A. 2024a. Famine in Sudan, 8 July 2024. *LRB Blog*. في: [ورد ذكره في 10 يوليو/تموز 2024]. https://www.lrb.co.uk/blog/2024/july/famine-in-sudan?utm_medium=email&utm_campaign=20240703Blog&utm_content=20240703Blog+CID_9293575ecf69712f440b237e80703d84&utm_source=LRB%20email&utm_term=Read%20more.

de Waal, A. 2024b. Sudan's manmade famine: how the United States and its Gulf partners are enabling mass starvation, 17 June 2024. *LRB Blog*. في: [ورد ذكره في 5 يوليو/تموز 2024]. https://www.foreignaffairs.com/sudan/sudans-manmade-famine.

Devereux, S., Sida, L. & Nelis, T. 2017. *Famine: lessons learned,* August 2017, Report. Brighton, United Kingdom, Institute of Development Studies.

منظمة الأغذية والزراعة. 2005. الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري. روما. https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/bfd1a939-5f6e-48e1-b9bf-48e05e899e08/content.

منظمة الأغذية والزراعة. 2016أ. السلام والأمن الغذائي: الاستثمار في القدرة لتوفير سبل عيش ريفية مستدامة وسط النزاعات. روما. https://www.fao.org/3/a-i5591a.pdf.

FAO. 2016b. Livestock in protracted crises: the importance of livestock for resilience-building and food security of crisis-affected populations. In: *FAO*. Rome. https://www.fao.org/agrifood-economics/publications/detail/en/c/1132943/.

FAO. 2022. *The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the war in Ukraine.* Information note. Rome. https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/bd0267ca-75a6-44d6-a387-7ebeb150630d/content.

FAO & Asian Development Bank. 2013. *Gender equality and food security: women's empowerment as a tool against hunger*. Mandaluyong City, Metro Manila, Philippines, Asian Development Bank. https://www.adb.org/sites/default/files/publication/30315/gender-equality-and-food-security.pdf.

FAO & UN Women. 2022. *The food crisis and the effect on women and girls.* Rome. https://www.unwomen.org/sites/default/files/2022-10/Presentation%20to%20UNWomen%20Executive%20Board%20FAO%20Lauren%20Phillips.pdf.

FAO & WFP (World Food Programme). 2023a. *Monitoring food security in food crisis countries and territories with conflict situations. A joint FAO/WFP update for the members of the United Nations Security Council, April 2023.* Issue No. 12. Rome.

FAO & WFP. 2023b. *Hunger Hotspots. FAO–WFP early warnings on acute food insecurity: November 2023 to April 2024 outlook*. Rome. https://doi.org/10.4060/cc8419en.

FAO & WFP. 2024a. *Hunger Hotspots. FAO–WFP early warnings on acute food insecurity: June to October 2024 outlook*. Rome. https://doi.org/10.4060/cd0979en.

FAO & WFP. 2024b. *Monitoring food security in Palestine and the Sudan – A joint FAO/WFP update for the members of the United Nations Security Council, February 2024.* Issue no. 13 (Special edition). Rome. https://doi.org/10.4060/cc9698en.

FEWS NET (Famine Early Warning Systems Network). 2023. Sudan food security outlook, December 2023: expanding conflict and displacement drive even higher needs during the harvest, 2023. *Fews.net*. في: https://fews.net/east-africa/sudan/food-security-outlook-update/december-2023. [ورد ذكره في 15 يوليو/تموز 2024].

FEWS NET. 2024. Sudan food security outlook February - September 2024: Sudan's worsening food security emergency leads to a risk of famine in some areas, 2024. *Fews.net*. في: https://fews.net/east-africa/sudan/food-security-outlook/february-2024#:~:text=In%20February%202024%2C%20the%20post,of%20the%20country%20following%20RSF. [ورد ذكره في 15 يوليو/تموز 2024].

FSIN (Food Security Information Network) & Global Network Against Food Crises. 2024. *Global report on food crisis 2024*. Rome. https://www.fsinplatform.org/grfc2024.

Global Protection Cluster. 2017. Briefing note: Nigeria, South Sudan, Somalia, and Yemen are facing famine or a credible risk of famine, 30 April 2017. *Reliefweb*. في: https://reliefweb.int/report/yemen/gpc-briefing-note-nigeria-south-sudan-somalia-and-yemen-are-facing-famine-or-credible. [ورد ذكره في 13 يونيو/حزيران 2024].

Government of the Netherlands. 2024. Threat of food crisis in Sudan: potentially the biggest famine in decades. *Government of the Netherlands*. Amsterdam: في https://www.government.nl/latest/news/2024/04/15/threat-of-food-crisis-in-sudan-potentially-the-biggest-famine-in-decades. [ورد ذكره في 23 مايو/أيار 2024].

Gupta, G. 2024. U.N. experts say Gaza is close to famine. What does that mean? *The New York Times*, 3 March 2024. New York, NY, USA. https://www.nytimes.com/2024/03/03/world/middleeast/gaza-famine-hunger-un.html. [ورد ذكره في 7 مايو/أيار 2024].

Heijmans, B. T., Tobi, E. W., Lumey, L. H. & Slagboom, P. E. 2009. The epigenome: archive of the prenatal environment. *Epigenetics*, 4(8): 526–531.

HLPE (High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition). 2022. *The impacts on global food security and nutrition of the military conflict in the Ukraine.* Rome. https://www.fao.org/docs/devhlpelibraries/default-document-library/impacts_conflict_ukraine_fsn_hlpe-issues-paper.pdf?sfvrsn=bb7e6071_3. [ورد ذكره في 23 مايو/أيار 2024].

فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2023. *الحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية*. روما. https://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe/publications/hlpe-18/ar

فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2024. *تعزيز النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي.* روما. https://openknowledge.fao.org/items/e9c55ad3-5a5d-44cc-8570-f3c61158be6e.

Hoffman, A. 2024. *From catastrophe to famine: Immediate action needed in Sudan to contain mass starvation.* CRU Policy Brief. Wassenaar, Netherlands, Clingendael, Netherlands Institute of International Relations. https://www.clingendael.org/sites/default/files/2024-02/PB_Sudan_famine.pdf.

IDMC (Internal Displacement Monitoring Centre). 2023. All-time high of 71 million people internally displaced worldwide. *IDMC.* Geneva, Switzerland: https://www.internal-displacement.org/news/all-time-high-of-71-million-people-internally-displaced-worldwide/#:~:text=11%20May%202023%2C%20Geneva%20%2D%20The,Monitoring%20Centre's%20flagship%20annual%20report. [ورد ذكره في 15 يوليو/تموز 2024].

IMF (International Monetary Fund). 2023. *West Bank and Gaza*. Selected Issues. Washington, DC.

Integrated Food Security Phase Classification. 2024. *IPC Mapping Tool.* Rome. https://www.ipcinfo.org/. [تمّ الاطلاع على الموقع في 7 مايو/أيار 2024].

IPC. 2024a. *IPC Global Initiative – Special Brief: The Gaza Strip.* www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf.

IPC. 2024b. *Sudan: acute food insecurity snapshot.* April 2024-February 2025, published 27 June 2024. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Sudan_Acute_Food_Insecurity_Snapshot_Jun2024_Feb2025.pdf.

Kemmerling, B., Schetter, C. & Wirkus, L. 2022. The logics of war and food (in)security. *Global Food Security,* 33: 100634.

Kostin, A. 2024. Ecocide as a weapon of war. ***IBANET.*** International Bar Association: https://www.ibanet.org/Ecocide-as-a-weapon-of-war. [ورد ذكره في 13 يونيو/حزيران 2024].

Landgren, K. 1995. Safety zones and international protection: a dark grey area. *International Journal of Refugee Law*, 7(3): 436–458. https://doi.org/10.1093/ijrl/7.3.436.

Likhar, A. & Patil, M. S. 2022. Importance of maternal nutrition in the first 1,000 days of life and its effects on child development: a narrative review. *Cureus,* 14(10).

Madani, K.M. 2024. The struggle for Sudan. *MERIP*: https://merip.org/2024/04/the-struggle-for-sudan. [ورد ذكره في 1 يوليو/تموز 2024].

Martin-Shields, Charles P. & Stojetz, Wolfgang. 2019. Food security and conflict: Empirical challenges and future opportunities for research and policy making on food security and conflict. *World Development*, 119(C): 150-164. 10.1016/j.worlddev.2018.07.011.

Meaza, H., Ghebreyohannes, T., Nyssen, J., Tesfamariam, Z., Demissie, B., Poesen, J., Gebrehiwot, M. *et al.* 2024. Managing the environmental impacts of war: What can be learned from conflict-vulnerable communities? *Science of The Total Environment*, 927: 171974. https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2024.171974.

Mercy Corps. 2023a. *Sudan crisis analysis conflict and food insecurity in Sudan: key risks and locally led responses.* Portland, Oregon, USA. https://dldocs.mercycorps.org/SudanConflictFoodInsecurityKeyRisks.pdf.

Mercy Corps. 2023b. *Conflict and food insecurity in Sudan: key risks and locally led responses*, July 2023. Portland, Oregon, USA. https://dldocs.mercycorps.org/SudanConflictFoodInsecurityKeyRisks.pdf.

Mercy Corps. 2023c. *Sudan crisis analysis humanitarian action within a war economy*. Portland, Oregon, USA. https://dldocs.mercycorps.org/SudanHumanitarianActionInWarEconomy.pdf.

Mercy Corps. 2023d. *Sudan's fragmented governance and implications for humanitarian actors.* Portland, Oregon, USA. https://dldocs.mercycorps.org/SudanFragmentedGovernanceImplications.pdf.

Michael, M. 2024. As famine looms in Sudan, the hungry eat soil and leaves. *Reuters,* 30 April 2024. London. [ورد ذكره في 23 مايو/أيار 2024]. https://www.reuters.com/investigates/special-report/sudan-politics-hunger-aid/.

OXFAM. 2013. *Gender issues in conflict and humanitarian action*. Oxfam Humanitarian Policy Note. November 2013. https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/305870/hpn-gender-conflict-humanitarian-action-291113-en.pdf?sequence=1.

Papastavrou, S. 2023. How hunger worsens gender inequality. في: *World Vision*. [ورد ذكره في 23 مايو/أيار 2024]. https://www.worldvision.ca/stories/food/how-hunger-worsens-gender-inequality.

Ramirez, D. & Haas, S. A. 2022. Windows of vulnerability: consequences of exposure timing during the Dutch Hunger Winter. *Population and Development Review,* 48(4): 959–989.

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. روما، في 17 يوليو/تموز 1998. متاح أيضًا على الرابط: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Rome-Statute-Arabic.pdf.

Stop Ecocide Foundation. 2021. *Independent expert panel for the legal definition of ecocide commentary and core text June 2021.* https://static1.squarespace.com/static/5ca2608ab914493c64ef1f6d/t/60d1e6e604fae2201d034f07/1624368879048/SE+Foundation+Commentary+and+core+text+rev+6.pdf.

Thorne-Lyman, A.L., K. C., A., Manohar, S., Shrestha, B., Nonyane, B.A.S., Neupane, S., Bhandari, S. *et al.* 2018. Nutritional resilience in Nepal following the earthquake of 2015. *PLOS ONE*, 13(11): e0205438. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0205438.

Turan, G. 2021. Safe area theory and practice: security for civilians or creating new states of exception during humanitarian crises? *The Turkish Yearbook of International Relations*, 52: 37–60. https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/2007203.

الأمم المتحدة. 1949. *اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949*. جنيف، سويسرا، الأمم المتحدة. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/geneva-convention-relative-protection-civilian-persons-time-war.

UN. 2024a. *Famine Review Committee: Gaza Strip, June 2024 – IPC's third review report.* https://www.un.org/unispal/document/ipc-famine-third-review-report-25jun24/.

UN. 2024b. Gaza: 'high time' for ceasefire and hostage release, says Guterres. في: *News.UN*. [ورد ذكره في 15 يوليو/تموز 2024]. https://news.un.org/en/story/2024/06/1150901.

UN. 2024c. Continuing restrictions hamper humanitarian access inside Gaza. في: *News.UN*. [ورد ذكره في 5 يونيو/حزيران 2024]. https://news.un.org/en/story/2024/06/1150636 .

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2022a. *Maritime trade disrupted: the war in Ukraine and its effects on maritime trade logistics.* Geneva, Switzerland. https://unctad.org/system/files/official-document/osginf2022d2_en.pdf.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2022ب. *التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلّة*. جنيف، سويسرا. https://unctad.org/system/files/official-document/tdbex74d2_ar.pdf.

UNESCO (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2017. *GAZA TEN YEARS LATER United Nations Country Team in the occupied Palestinian territory July 2017*. Paris. https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/gaza_10_years_later_-_11_july_2017.pdf.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 1966. القرار رقم 2200A (XXI). في: *مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*. [ورد ذكره في 16 يوليو/تموز 2024]. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 1991. القرار رقم 182/46. في: *الأمم المتحدة*. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. [ورد ذكره في 16 يوليو/تموز 2024]. https://documents.un.org/doc/resolution/gen/nr0/578/26/img/nr057826.pdf.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2004. القرار رقم 114/58. . في: *الأمم المتحدة*. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. [ورد ذكره في 16 يوليو/تموز 2024]. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n03/501/40/pdf/n0350140.pdf.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2017. الوثيقة *A/72/188*. *التقرير المؤقت للمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء*. في: *الأمم المتحدة*. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. [ورد ذكره في 16 يوليو/تموز 2024]. https://www.ohchr.org/ar/documents/thematic-reports/a78202-interim-report-special-rapporteur-right-food.

UNICEF (United Nations Children's Fund) تاريخ غير محدد. *The Sudan Crisis: a children's crisis*. *UNICEF*. New York, NY, USA. في: [ورد ذكره في 16 يوليو/تموز 2024]. https://www.unicef.org/sudan/sudan-crisis-childrens-crisis-0.

اليونيسف. 2024. تغذية الأمهات: منع سوء التغذية بين النساء الحوامل والمرضعات. في: *اليونيسف*. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. [ورد ذكره في 7 مايو/أيار 2024]. https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9.

UNICEF, WFP (World Food Programme), ST4N (Standing Together for Nutrition) & MNF (Micronutrient Forum). 2024. *Global resilience report: Safeguarding the nutrition of vulnerable children, women, families and communities in the context of polycrisis*. Washington, DC. https://www.unicef.org/media/156496/file/Global%20Resilience%20Report%202024.pdf

اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2024. حياة الأطفال مهددة بسبب ارتفاع معدلات سوء التغذية في قطاع غزة. في: *منظمة الصحة العالمية*. جينيف، سويسرا. [ورد ذكره في 16 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/ar/news/item/09-08-1445-children-s-lives-threatened-by-rising-malnutrition-in-the-gaza-strip,

UNOCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) n. d. *Gendered drivers, risks and impacts of food insecurity in the Sahel and the Horn of Africa*. Discussion paper. Geneva, Switzerland and New York, NY, USA. https://www.unocha.org/publications/report/world/ocha-discussion-paper-gendered-drivers-risks-and-impacts-food-insecurity-sahel-and-horn-africa#:~:text=Despite%20women's%20major%20contributions%20to,vulnerability%20for%20women%20and%20girls.

UNOCHA. 2023. *Humanitarian needs overview and humanitarian response plan 2023 | Dashboard.* Geneva, Switzerland and New York, NY, USA. https://ochaopt.org/content/humanitarian-needs-overview-and-humanitarian-response-paln-2023-dashboard/.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2024. تقرير عن الوضع في السودان. آخر التحديثات في 27 يوليو/تموز 2024. https://reports.unocha.org/ar/country/sudan/.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 1999. الوثيقة *E/C.12/1999/5. التعليق العام رقم 12 عن الحق في الغذاء الكافي*. [ورد ذكره في 16 يوليو/تموز 2024]. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g99/420/10/pdf/g9942010.pdf.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2024. خبيرة من الأمم المتحدة: شهادات حيّة من الأراضي الفلسطينية المحتلة تكشف مستويات جديدة مروّعة لجرائم إسرائيل الوحشية. في: *مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*. [ورد ذكره في 13 مايو/أيار 2024]. https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/04/testimonies-occupied-palestinian-territory-show-new-depths-israels.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2018. *القرار 2417 (2018) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8267 المعقودة في 24 أيار/مايو 2018*. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n18/159/33/pdf/n1815933.pdf.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2023. *القرار 2720 (2023) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9520 المعقودة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023.* https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n23/424/85/pdf/n2342485.pdf.

UNSC. 2024. *Press statement on humanitarian workers and threat of famine in Gaza.* Press release, Security Council. *Press.un.org*. [ورد ذكره في 10 مايو/أيار 2024]. https://press.un.org/en/2024/sc15658.doc.htm

UNSCO (United Nations Country Team). 2017. *Gaza ten years later United Nations Country Team in the occupied Palestinian territory July 2017*. https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/gaza_10_years_later_-_11_july_2017.pdf.

Vos, R., Elouafi, I. & Swinnen, J. 2024. Famine in Gaza, questions for research and preventive action. *Nature Food*, 5(5): 346–348. https://doi.org/10.1038/s43016-024-00990-3.

Webb, P. 2021. The 2020 Nobel Peace Prize was awarded to a persisting vision of a world without famine, hunger or malnutrition. *American Journal of Clinical Nutrition*, 113 (2): 290–93. https://doi.org/10.1093/ajcn/nqaa355.

برنامج الأغذية العالمي. 2017. *الأسباب الجذرية للنزوح: انعدام الأمن الغذائي، والنزاع، والهجرة الدولية*. روما. https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000020871/download/?_ga=2.149532016.776012108.1724318310-1303125543.1724318310.

WFP. 2022. Comprehensive Food Security and Vulnerability Assessment (CFSVA) – Sudan. *Reliefweb*. Rome: *WFP*. [ورد ذكره في 16 يوليو/تموز 2024]. https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-comprehensive-food-security-and-vulnerability-assessment-cfsva-summary-report-q1-2022-june-2022.

WFP. 2023. Global report on food crises: Number of people facing acute food insecurity rose to 258 million in 58 countries in 2022. *WFP*: [ورد ذكره في 7 مايو/أيار 2024]. https://www.wfp.org/news/global-report-food-crises-number-people-facing-acute-food-insecurity-rose-258-million-58#:~:text=Acute%20food%20insecurity%20is%20when,or%20livelihoods%20in%20immediate%20danger.

منظمة الصحة العالمية. 2024. *حياة الأطفال مهددة بسبب ارتفاع معدلات سوء التغذية في قطاع غزة*. جينيف، سويسرا. [ورد ذكره في 7 مايو/أيار 2024]. https://www.who.int/ar/news/item/09-08-1445-children-s-lives-threatened-by-rising-malnutrition-in-the-gaza-strip.

Young, H. & Jaspars, S. 2009. *Review of nutrition and mortality indicators for the Integrated Food Security Phase Classification (IPC): reference levels and decision-making*, September 2009, p. 8. https://media.odi.org/documents/5636.pdf.

Ziegler, J. 2002. تقرير مقدم من السيد جان زيغلر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان 25/2001. الوثيقة E/CN.4/2002/58. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g02/100/77/pdf/g0210077.pdf.